

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب/ة: محمد منصور النتر

Signature:

التوقيع: محمد

Date:

التاريخ: 04 أكتوبر 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية بغزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على
جودة مخرجات النظام المحاسبي
لشركات التأمين التعاوني

**The Role of the Computerized Accounting Information
Systems Applied in Collaborative Insurance Companies**

إعداد الباحث

محمد منصور التتر

إشراف

أ.د. حمدي شجدة زعرب

قدمت هذه الخطة اسنكمالاً لمنظليات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

(1436هـ - 2015 م)



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد منصور البراوي التتر لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على

جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني

The Role of the computerized accounting information systems applied in Collaborative insurance companies

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 08 ذو الحجة 1436هـ، الموافق 2015/09/22م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. حمدي شحادة زعرب مشرفاً و رئيساً
د. ماهر موسى درغام مناقشاً داخلياً
د. نضال فريد عبد الله مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى المولكوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤف على المناعمة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين، على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اعتماد المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والبحوث والمجلات العلمية والتقارير الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة بهدف إنجاز الإطار النظري للدراسة، كما استعين بالمصادر الأولية حيث أنه تم اعتماد الاستبيان لتغطية الإطار التطبيقي للدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد استبانة (60) على أفراد عينة الدراسة، الذي يتألف من العاملين في شركتي التأمين لتكافل والملتزم للتأمين التعاوني في الأقسام والإدارات المختلفة وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال البرنامج الاحصائي (spss).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: إن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملائمة، وذلك من خلال الاعتماد على انتاج معلومات تتوفر بها الملاءمة من حيث الوقت المناسب، وقدرة التنبؤيه، وامكانية التحقق. إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية، وصدق التمثيل عن هذه المعلومات بحيث يمكن قراءة التقارير بطريقة تكون أقرب ما يكون للواقع. أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم رأس المال وحجم الإيرادات له أثر كبير على استخدام الشركة لنظم معلومات محاسبية محوسبة توفر خصائص الجودة لمخرجاتها. أهم ما أوصت به الدراسة شركات التأمين التعاوني تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لديها من خلال: العمل على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني بشكل أفضل والارتقاء بأداء هذه الأنظمة بحيث تخدم كافة المستخدمين والأطراف ذوي العلاقة من خلال إنتاج تقارير مالية تتوفر بها خاصية الملاءمة والموثوقية بحيث يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة، علي شركات التأمين التعاوني أن تعمل من أجل التغلب علي المعوقات التي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية وذلك بدراستها من ناحية علمية حتى يتبين مدى الفائدة من استخدامها والآثار الإيجابية التي تنتج من ذلك، إمكانية تطوير طواقم من الموظفين العاملين داخل أقسام مختصة بأنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني تسهم في تصميم أنظمة معلومات محاسبية.

الملخص بالإنجليزية

The study aimed at examining the role of the computerized accounting information systems applied in collaborative insurance companies working in Palestine on the features of the quality of the output of the accounting system. To realize the objectives of this study, the descriptive analytic methodology was adopted where the researcher depended on secondary sources of information such as books, research papers, scientific journals and relevant reports to cover the theoretical part of the study. The primary sources of information were also used where a questionnaire was developed to cover the application of the study. The researcher distributed 60 questionnaires on the members of the study sample, then he analyzed the data collected and examined the hypotheses through statistical packages software SPSS.

The study concluded a number of findings the most important of which are: the computerized accounting information systems applied in collaborative insurance companies working in Palestine has the feature of computability. It also provides the feature of reliability, objectivity and fair representation of information to the extent that financial reports and statements are very near to reality. The size of the company, the number of employees, the sum of the capital and size of revenues has a great impact on the companies' usage of the computerized accounting information systems that provide outputs of good quality.

In the light of findings, this study suggested a number of recommendations to collaborative insurance companies relevant to upgrading their accounting information systems through:

Developing and upgrading the accounting information systems of the collaborative insurance companies to serve all users and relevant parties through producing new financial reports to rely on in decision making. The collaborative insurance companies have to overcome all the obstacles that may hinder the usage of the accounting information systems through conducting scientific studies that show the benefits of using such systems and the side effects that may result of such usage. This is in addition to increasing the capacity of the staff members by training them in the field of accounting information systems in collaborative insurance companies so as to design new accounting information systems.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا
تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا
اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۚ

(سورة المائدة الآية، 2)

إهداء

إلى حبيبي، وقائدي ومرائدي ومعلمي وتاج مرأسي وعشق مروحي ونور عيني
محمد صلى الله عليه وسلم ..

إلى الشهداء الأبرار الذين هم أكرمنا جميعاً والذين ضحوا بدمائهم الزكية ..

إلى أسرانا البواسل القابعين خلف القضبان في سجون الاحتلال البغيض ..

إلى أبناء شعبي الصامدين الصابرين المحاصرين ..

إلى مروحي الغالي وأمي الغالية

وإلى إخواني وأخواتي أحبابي

وإلى نروحي الغالية التي ساندتني بكل شيء ..

وإلى أبنائي الغوالي .. فلذة كبدي ..

إلى أصدقائي ومرفاق درربي الأحباب ..

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾

(سورة سبأ، آية 13)

انطلاقاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، وحتى نرد الفضل لأهل الفضل، ولأن هناك الكثيرين الذين لهم الفضل في إخراج هذا البحث إلى النور، وذلك بتقديم العلم والنصح والإرشاد لذا كان لا بد أن أتقدم لهم بعظيم شكري وامتناني اعترافاً مني بالجميل على جهودهم الطيبة.

وأخص بالشكر للأستاذ الدكتور الفاضل/ حمدي شحدة زعرب الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فلقد كان نعم المعلم المرشد الذي أحاطني بالعناية ولم يبخل عليّ بوقته وجهده وصبره بل وأرشدني بكل ما هو مطلوب، كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل/ ماهر موسى درغام مناقشا داخلياً والدكتور الفاضل/ نضال فريد عبد الله مناقشاً خارجياً، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأتوجه بالشكر لجامعتي الجامعة الإسلامية بغزة، وأتوجه بشكري لأصدقائي وأحابي الذين يتمنون لي كل خير، ولعائلتي الكريمة والدي ووالدتي والزوجة والأبناء والإخوة والأخوات الذين وقفوا بجانبني على الدوام وأحاطوني بالرعاية والاهتمام وبالثناء، فجزا الله الجميع عني خير الجزاء.

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لجميع من ساهم في إنجاز هذا العمل البسيط والمتواضع على ما أبدوه من تعاون ومشاركة في إتمام صفحات هذه الرسالة.

وفق الله الجميع لما فيه خير الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

قائمة المحتويات

ii	الملخص
iii	الملخص بالإنجليزية
iv	قرآن كريم
v	إهداء
vi	شكر وتقدير
vii	قائمة المحتويات
x	قائمة الجداول
xi	قائمة الأشكال
1	الفصل الأول
1	الإطار النظري
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	متغيرات الدراسة
6	الدراسات السابقة
19	الفصل الثاني
19	نظم المعلومات المحاسبية
19	لدى شركات التأمين التعاوني
20	المقدمة:
20	تعريف نظم المعلومات المحاسبية:
21	مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:
22	مكونات نظم المعلومات المحاسبية:
23	أهداف نظم المعلومات المحاسبية:
24	خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

25	خصائص نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين:
28	وظائف نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني:
29	الفصل الثالث
29	خصائص جودة المعلومات المحاسبية
30	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق FASB:
34	الخصائص الاساسية (الخصائص الاولية لاتخاذ القرار):
38	المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية:
39	الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين التعاوني:
40	الدورة المستندية في شركات التأمين التعاوني والعلاقة بين المجموعة المستندية والدفترية
44	واقع مخرجات النظام المحاسبي لدى شركات التأمين التعاوني:
49	الإفصاح في التقارير المالية لشركات التأمين التعاوني:
52	الفصل الرابع
52	واقع التأمين والتأمين التعاوني في فلسطين
53	مقدمة
54	تعريف التأمين:
55	تعريف التأمين التعاوني:
56	مفهوم التأمين التعاوني:
57	المرجعية الإسلامية لتأمين التعاوني:
58	نشأت التأمين التعاوني:
60	التأمين التعاوني في عصرنا الحالي
61	أسس التأمين التعاوني
62	ضوابط التأمين التعاوني
63	خصائص التأمين التعاوني وتميزه:
65	أنواع التأمين التعاوني
66	أوجه الاختلاف بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري:
70	معوقات صناعة التأمين التعاوني:
71	واقع التأمين في فلسطين
71	نبذة عن قطاع التأمين في فلسطين:

72	شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين:
75	الفصل الخامس
75	الطريقة والإجراءات
76	المقدمة:
76	منهج الدراسة.
77	مجتمع وعينة الدراسة:
77	أداة الدراسة:
78	صدق الاستبيان:
83	ثبات الإستبانة Reliability: ثبات الإستبانة
86	الفصل السادس
86	تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.
87	المقدمة:
87	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية
92	اختبار فرضيات الدراسة
104	النتائج:
106	التوصيات:
107	الدراسات المقترحة:
108	قائمة المراجع
108	أولاً: القرآن الكريم
108	ثانياً: المراجع العربية
112	ثالثاً: المراجع الأجنبية:
114	رابعاً: المواقع الإلكترونية
115	الملاحق

قائمة الجداول

- 78 جدول (5.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي
- 79 جدول (5.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "خاصية الملائمة" والدرجة الكلية للمجال
- 80 جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "خاصية الثقة" والدرجة الكلية للمجال
- 81 جدول (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المعوقات" والدرجة الكلية للمجال
- 82 جدول (5.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة" والدرجة الكلية للمجال
- 83 جدول (5.6) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة
- 83 جدول (5.7) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة
- 84 جدول (5.8) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
- 87 جدول (6.2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
- 88 جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي
- 88 جدول (6.4): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة
- 89 جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب القسم الذي يعمل به الموظف
- 90 جدول (6.6): توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي
- 90 جدول (6.7): توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة
- 91 جدول (6.8): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة البرنامج المستخدم
- 91 جدول (6.9): توزيع عينة الدراسة حسب قاعدة بيانات الشركة المستخدمة
- 93 جدول (6.10) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "خاصية الملائمة"
- 96 جدول (6.11) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "خاصية الثقة"
- 98 جدول (6.12) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "المعوقات"
- 101 جدول (6.13) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة"

قائمة الأشكال

- شكل رقم (1.1) العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة 6
- شكل رقم (3.1) خصائص البيانات المالية 33
- شكل: رقم (3.2) الدورة المستندية لدى شركات التأمين التعاوني. 41

الفصل الأول

الإطار النظري

☒ مقدمة

☒ مشكلة الدراسة

☒ أهداف الدراسة

☒ أهمية الدراسة

☒ فرضيات الدراسة

☒ متغيرات الدراسة

☒ الدراسات السابقة

مقدمة

تعتبر شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين حديثة النشأة، وهي من القطاعات المهمة والقابلة للتطور والنمو حيث إنها دخلت السوق الفلسطينية حديثاً ممثلة بشركة التكافل الفلسطينية في 2007/3/11 ثم شركة الملتزم للتأمين التعاوني في 2008/8/17م. وكونها لم تحظ بقدر كبير من الاهتمام والدراسة لاحتياجها لطبيعة تفصيلية ومتخصصة لإنتاج المعلومات والتقارير المالية المناسبة لمتخذ القرار.

يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث إنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية، وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة (خبيزة، شنشونة، 2012، ص3).

ومع التطور الهائل في نظم المعلومات وخصوصاً نظم المعلومات المحاسبية عموماً والمحوسبة بشكل خاص وما صاحب هذا التطور من ضرورة وجود أنظمة فعالة للمعلومات وضرورة وجود الكوادر التي تملك المهارة الكافية والوافية في مجالات عمل الحواسيب ونظم المعلومات وخصوصاً العاملين في الإدارة التنفيذية والعاملون في مجال المحاسبة والتمويل، حيث أصبحت نظم المعلومات المحاسبية تربط معاً مجموعة من المهارات في تخصصين ومجالين للخبرات المتنامية والمتغيرة بشكل سريع، هما المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات مما يساعد الشركة على منافسة الشركات الأخرى على نحو فعال وإيجابي وعلى نحو مباشر (القاضي وأبو زلطة، 2010، ص20). وقد صاحب هذا التطور اهتمام واضح وكبير لتقييم نجاح وفعالية هذه النظم ومدى ملاءمتها لتوفير احتياجات المستخدمين من المعلومات والقوائم المحاسبية على اختلاف مستوياتهم الوظيفية والإدارية (البحيصي ومقداد، 2013، ص30).

وقد يطلب من الوحدات الاقتصادية أن يكون لديها نظاماً للمعلومات يعمل على إنتاج معلومات تتوفر بها خصائص الجودة تتسم بالملائمة والموثوقية وصولاً إلى تحقيق أهدافها العامة كذلك وجود المنافسة الشديدة والمتزايدة في بيئة الأعمال وما يشهده قطاع التأمين التعاوني الذي سوف يتم التركيز عليه في هذه الدراسة من تطورات كبيرة في هذا الوقت، لذلك لا بد من تقييم الدور الذي تقوم به نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات نظام المحاسبة التي يقدمها

ككل، لذلك فإن إدراك شركات التأمين التعاوني لأهمية دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يتطلب بناء نظم مطورة تساهم في تحقيق أهدافها. ومن خلال النظر إلى العوامل التي تؤثر في أداء ونجاح نظام المعلومات المحاسبي نجد أن من أهم هذه العوامل هو الدور الذي يلعبه المحاسبون في المشاركة في تطوير نظام المعلومات المحاسبي في الشركات سواء في عملية بناء النظام أو من خلال مشاركتهم في مراحل تطبيق النظام. حيث يعد دور المحاسبين أساسياً ورئيساً فهم في أغلب الأحيان يجمعون بين الخبرة المهنية والواقع التطبيقي من جهة وبين العلم والمعرفة بالأسس والمعايير المحاسبية من جهة أخرى (ناعسة وخميس، 2009، ص 183).

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للوقوف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومدى تأثيرها على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني.

مشكلة الدراسة

يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة في الوحدة الاقتصادية لما تنتجه من معلومات تتسم بالأهمية للمؤسسة، لقد أصبحت المعلومات عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج لها دور مهم في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذلك اتجهت هذه الأخيرة إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية بهدف ضمان وصولها موثقة وصحيحة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وهنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي

ما مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على توفير البيانات المالية التي تتوفر بها خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي والتي هي جوهر عملية المحاسبة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية يمكن صياغته على النحو التالي:

1. ما مدى توفر خاصية الملاءمة بما تتضمنه من (توفير القدرة التنبؤية-إمكانية التحقق-التوقيت المناسب) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني؟

2. ما مدى توفر خاصية الثقة بما تتضمنه من (الصدق في التمثيل -إمكانية التثبت -عدم التحيز) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين حجم المؤسسة من (أيدي عاملة -رأس المال -حجم الإيرادات) وبين طبيعة استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني؟
4. بيان ماهية المعوقات نظم معلومات المحاسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني التي تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي الصادر عنها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على المحاور التالية:

1. دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات التأمين التعاونية.
2. تقييم دور استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.
3. التعرف على طبيعة المعوقات التي تحد من جودة المخرجات الصادرة عن نظم معلومات المحاسبية.
4. التعرف على تجربة كلاً من شركتي التكافل للتأمين والملتزم للتأمين التعاوني وطبيعة استخدامها لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المالية ومدى تأثيرها على جودة مخرجات النظام المحاسبي الصادر عنها.

أهمية الدراسة

نظراً لاتجاه معظم المؤسسات في مختلف القطاعات نحو تطبيق نظم معلومات المحاسبية المحوسبة أصبح من المهم دراسة هذه النظم دراسة علمية متخصصة وتقييم الجدوى من تطبيقها في جميع النواحي خاصة في جانب تحقيق جودة مخرجاتها وما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات

والتخطيط والرقابة، وفي ظل ندرة الدراسات التي تناولت قطاع التأمين التعاوني حيث كونها حديث النشأة ودخولها السوق الفلسطيني، كان لا بد من دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في قطاع التأمين التعاوني في فلسطين.

فرضيات الدراسة

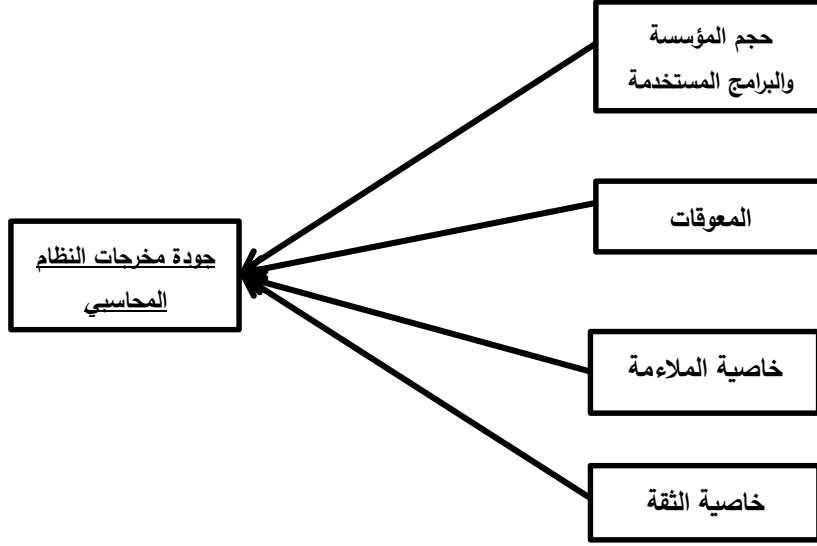
من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية التي سيجري اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات المناسبة.

1. تتوفر خاصية الملاءمة بما تتضمنه من (توفير القدرة التنبؤية-إمكانية التحقق -التوقيت المناسب) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني.
2. تتوفر خاصية الثقة بما تتضمنه من (الصدق في التمثيل -إمكانية التثبيت -عدم التحيز) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني.
3. توجد علاقة بين حجم المؤسسة من (أيدي عاملة -رأس المال -حجم الإيرادات) وبين طبيعة استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني.
4. توجد هناك معوقات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي الصادر عن نظم معلومات المحاسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني تعود إلى:

- أ. ضعف كفاءة العاملين في قطاع التأمين التعاوني وعدم مواكبة التطورات.
- ب. مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.
- ج. قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة.
- د. ارتفاع تكلفة استخدام وتطوير الأنظمة الحالية لنظم المعلومات المحاسبية.
- هـ. عدم القناعة بأهمية توفير البيانات المحاسبية ذات الجودة العالية المستخرجة من هذه النظم.

متغيرات الدراسة

يوضح الشكل التالي العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة.



شكل رقم (1.1) العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة الحلو (2014)، بعنوان: "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية شركات التأمين العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض واقع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في شركات التأمين الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، ومن ثم تقييم مدى فاعليتها في تحقيق الكفاءة والموثوقية للتقارير المالية. ، حيث قام بتوزيع عدد (67) استبانته على أفراد عينة الدراسة، وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها، أن نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين العاملة في قطاع غزة هي نظم ذات فاعلية بنسبة 80.28% وتساعد في تحقيق كفاءة وموثوقية التقارير المالية، وأنها تحقق خواص فاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية والتي تشمل الجودة

والمرونة والموثوقية والدقة والسرعة والملاءمة وارتباطها الوثيق بكفاءة وموثوقية التقارير المالية، وان أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين العاملة في قطاع غزة هي على الأغلب نظم جاهزة بنسبة 75.6% تم شراءها وهذا مؤشر سلبي لتحمل شركات التأمين تكاليف باهظة في عملية الشراء على الرغم من فاعلية هذه الأنظمة.

أهم ما أوصت الدراسة شركات التأمين بتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لديها من خلال، العمل على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين بشكل أفضل والارتقاء بأداء هذه الأنظمة، وتطوير فريق من الموظفين العاملين داخل أقسام مختصة بأنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين، والعمل على تطوير منظومة تقارير متكاملة تراعي خصائص ومواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية وضرورة الاهتمام بمواكبة التطورات التكنولوجية.

2. دراسة أحمد (2013)، بعنوان: "أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية، حيث اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات الأولية حيث تم توزيع عدد (411) استبانة على الإدارات المالية للشركات المتمثلة في عينة الدراسة كونها تعد من عملاء البنوك، وتم استرجاع (251) استبانة واستبعاد (21) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة لعملية التحليل (231)، إذ خضعت كلها لعملية التحليل الإحصائي.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: وجد أن هناك أثراً مباشراً لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء، ووجد أن خاصية الملائمة كان لها الأثر الأكبر على رضى العملاء، ووجد أن ثقة العملاء ببيانات البنك المالية من جهة وقدرة نظام البنك على تلبية جميع متطلباتهم من جهة أخرى كان له الدور الأكبر على إرضائهم وإبدائهم الرغبة بالاستمرار بالتعامل مع نفس البنك.

وقد أوصت الدراسة إلى حث البنوك على الاستمرار في تطوير السياسات المحاسبية التي كان لها أثر مباشر على رضى العملاء، وحث البنوك على توعية عملائها بتعاملاتها عبر القنوات الإلكترونية الأخرى مثل الإنترنت ووسائل الاتصال التي قد يكون لها الأثر المباشر مستقبلاً على رفع نسبة رضى العملاء.

3. دراسة البحيصي ومقداد (2013)، بعنوان: "أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية على تحسين الأداء المالي لتلك الشركات، طبقت الدراسة على (35) شركة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتم توزيع أداة الدراسة على (105) محاسباً في الإدارات المالية لتلك الشركات، وتم استرداد (75) استبانته.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المعتمد على الحاسوب يؤثر على الأداء المالي للشركات، وأن مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية المعتمد على الحاسوب تؤثر على تحسين الأداء المالي للشركات، بالإضافة إلى وجود مشاركة للمحاسبين في المراحل المختلفة مجتمعة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وذلك على الرغم من وجود معوقات تحد من مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، قلة الخبرة العملية، و عدم إدراك القائمين على إدارة الشركات بأهمية مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المعتمد على الحاسوب.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطوير مهارات وخبرات المحاسبين، عن طريق تنظيم لقاءات وورش عمل ودورات تدريبية لموظفي الإدارات المالية بالشركات لمساعدتهم لبناء خبرات عملية وعلمية بالمجالات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة، وضرورة إدراك القائمين على إدارة الشركات بأهمية مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

4. دراسة الشنطي (2013)، بعنوان: "أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في المساعدة في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية والمادية وبيان مدى أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في شركات القطاع الصناعي الأردني، يتكون

مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في القطاع الصناعي الأردني حيث بلغ عددهم (74) شركة صناعة مساهمة عامة حيث تكونت عينة الدراسة من إدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة والمدققين الداخليين بحيث تم توزيع عدد (60) استبانته.

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الصناعي الأردني يؤدي إلى تحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة الالتزام بالقوانين والسياسات المحددة سلفاً وكذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

وأوصت هذه الدراسة بزيادة الاعتماد على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الصناعي الأردني كون ذلك يزيد من فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي في هذا القطاع، مما يساعد على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من قبل الإدارة.

5. دراسة دهمان (2012)، بعنوان: "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية) دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية)".

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية، ومن ثم تقييم مدى فاعليتها في تحقيق جودة التقارير المالية، وما إذا كان هناك معوقات تحد من القدرة على تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك النظم.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الوزارة فاعلة بنسبة 73% في تحقيق جودة التقارير، وأن ضعف الدور الرقابي للتقارير المالية، وصعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الإدارات العاملة في وزارة المالية والدوائر المالية التابعة للوحدات الحكومية الأخرى في جانب تبادل المعلومات والتقارير المالية.

أوصت الدراسة متخذي القرار في وزارة المالية بضرورة العمل جدياً نحو استكمال حوسبة كافة النظم والإجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر الوزارة بهدف الاستفادة من فوائد تطبيق النظم المحوسبة، وتعزيز الدور الرقابي للتقارير المالية، تصميم منظومة تقارير مالية متكاملة وموحدة تتضمن قاعدة بيانات شاملة لكافة أوجه النشاط المالي والحكومي، وفتح النوافذ اللازمة والكفيلة بتوفير كافة احتياجات متخذي القرار من المعلومات والتقارير المالية.

6. دراسة هلدني والغبان (2010)، بعنوان: "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق".

تهدف الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني حيث تم إجراء دراسة ميدانية شملت عشرة مصارف بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آلياً واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية وإثباتها.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج بأن هناك دور معنوي ذا دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف ، فضلاً عن التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب. وبما أن نظم المعلومات المحاسبية هي أنظمة مفتوحة، فإن الأمر يتطلب منها بأن تأخذ بنظر الاعتبار تلك المتغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة ومحاولة الاستفادة منها، وبالشكل الذي يساهم في تحقيق كفاءتها وفعاليتها في بناء رقابة داخلية فعالة بدءاً من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة على عمليات المصارف.

أوصت الدراسة إلى الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية. وكما يتطلب باستمرار في إمكانية تحديثها وتطويرها لتحقيق أهدافها ضمن معايير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية.

7. دراسة جل (2010)، بعنوان: "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات. تكونت عينة الدراسة من (197) فرداً.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها، إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط، ومن حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة، ومن حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية الأهلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها المتعددة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بشكل أوسع، وذلك لانجازها بفاعلية أكبر، والتأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية، مما سيمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي وبما سينعكس بالإيجاب على وظائف الإدارة في المصرف من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

8. دراسة عفانة (2010)، بعنوان: "إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي".

هدفت الدراسة إلى بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية في شركات التأمين التكافلي وفق الفكر المحاسبي الإسلامي للعمليات الرئيسية لأنشطته التأمين التكافلي، وتحديد مسار الدورات المستندية ودليل الحسابات ومتطلبات الإفصاح في القوائم المالية بما يحقق المرونة وسهولة استخراج نتائج العمليات وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها، كما عملت الدراسة على إظهار ملامح التأمين التكافلي وطبيعة العلاقة المترابطة بين المساهمين وحملة الوثائق.

وقد كان أهم نتائج هذه الدراسة إن النموذج المقترح والمبني على معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين) كل بشكل مستقل عن الآخر، ويساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة بهم، وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي لكل من المساهمين والمشاركين.

ومن توصيات الدراسة العمل على إصدار قانون ينظم عمليات التأمين التكافلي وإبراز مرتكزاته وأسسها التعاونية بشكل متوازي مع التطورات الدولية، وضرورة العمل على إبراز الجوانب الإيجابية التي يتميز بها نظام التأمين التكافلي فنياً ومالياً للاستفادة منها في تحقيق عناصر المنافسة محلياً، وضرورة

الاهتمام بالكادر البشري في الشركة وتأهيل العاملين فنياً من حيث الإحاطة بكافة عمليات التأمين الإدارية، ومالياً من حيث المعالجات وعرض نتائج الأعمال بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال.

9. دراسة الداية (2009)، بعنوان: "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)".

هدفت هذه الرسالة إلى تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، كذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، بالإضافة إلى معرفة المعوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، حيث تم توزيع الإستبانة على كافة المحاسبين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة الذين يعدون القوائم المالية.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات وحجم رأس المال له أكبر الأثر على استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية، كذلك إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلي تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية و زيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات و ملائمتها و إمكانية الاعتماد عليها و الحصول عليها في الوقت المناسب.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها، شركات الخدمات في قطاع غزة ذات رأس المال وعدد العمال والإيرادات الكبيرة يفضل أن تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المتطورة وذلك للحصول علي أكبر فائدة من تلك النظم، على شركات قطاع الخدمات أن تعمل على استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلي زيادة إيرادات الشركة.

10. دراسة البحيسي والشريف (2007)، بعنوان: "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة".

تهدف هذه الدراسة للتعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر .

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج التي من أهمها، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، و إن كانت تحدث لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، إلا أنها تكرر بشكل غير كبير، وان اعتماد المصارف العاملة في قطاع غزة في عملها بشكل كبير على النظام الآلي، إلا أن هذا الاعتماد لا يتفق مع عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف حيث تعتمد الفروع على موظف واحد مهمته تشغيل أنظمة الحاسوب بينما الموظفين المختصون يكون مكانهم في المراكز الرئيسية للفروع وغالبا ما توجد في الضفة الغربية، حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك، نتيجة قلة الخبرة، الوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف؛ نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف.

وقد اوصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من أهمها، من الضروري أن تدعم الإدارة العليا للمصارف أمن المعلومات لديها وأن تعمل على إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات في كافة المصارف وتوفير كادر متخصص في تكنولوجيا المعلومات بحيث يكون له مندوبون في الفروع ذوي خبرة وكفاءة عالية لأجل العمل على حماية أمن نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف. وكذلك تطوير قدرات العاملين لديها في مجال امن المعلومات وحمايتها، وضرورة وضع إجراءات تضمن استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات للعمل في حالة الأزمات.

11.دراسة الحسيني (2007)، بعنوان: " مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة".

تناولت الدراسة مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل في الشركات المساهمة في قطاع غزة ، وقد هدفت لمعرفة ما إذا كانت الشركة المساهمة تحتفظ بأنظمة محاسبية ، والتعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة، كما هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت دائرة ضريبة الدخل تقوم بفحص أساليب الرقابة للبرامج المحاسبية وتأثير ذلك على عملية التقدير، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبانة والتي وزعت على مجتمع الدراسة وهو مفتشي الضريبة والبالغ عددهم (63) مفتش، تم استرداد (60) استبانته.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها، أن الشركات المساهمة لديها مقومات النظام المحاسبي الجيد، هناك مشكلة في المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة أنها لا تتمتع

بالمصادقية. أن البرامج المحاسبية المحلية التي تستخدمها الشركات المساهمة، يوجد بها عيوب رقابية جدية. وان دائرة الضريبة لا تقوم بفحص أساليب الرقابة المستخدمة في البرامج المحاسبية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها، على دائرة الضريبة التأكد من أن البرامج المحاسبية لديها أساليب رقابة فعالة، ضرورة ترخيص البرامج المحاسبية لدى الجهات الحكومية، على دائرة الضريبة مطالبة الشركات المساهمة الخصوصية بتسجيل البرامج المحاسبية وما يتعلق بها لدى دائرة ضريبة الدخل.

12.دراسة محمد (2007)، بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية على النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني (دراسة حالة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة في الفترة من 2001-2005م)".

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر نظم المعلومات المحاسبية على النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني. وذلك بالتطبيق على شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة خلال الفترة من (2001-2005م).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج , كان من أهمها, أن النظام المحاسبي التقليدي في شركات التأمين التعاوني مناسب، وأن شركات التأمين التعاوني يمكن أن تستمر في أداء الدور المحاسبي بالنظم اليدوية، وأن النظام المحاسبي المستخدم في شركات التأمين التعاوني لا يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد، حيث أدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية الآلية في شركات التأمين التعاوني إلى تطوير وتحديث النظام المحاسبي ، حيث ساهمت في إنجاز العمليات المحاسبية بسرعة ودقة فائقة كما ساهمت في تقديم التقارير في أي وقت, وان استخدام النظم المحاسبية الحديثة إلى تسهيل عمل النظام المحاسبي ، حيث ساهمت في حفظ عدد كبير من الملفات بصورة مبسطة وبحيث يمكن الاستفسار عن أي معلومة بسهولة وسرعة فائقة.

تتمثل أهم التوصيات في ضرورة وضع لجان متخصصة تهتم بتقديم تقارير دورية لإدارة الشركة عن طبيعة النظام المحاسبي الحالي ومدى حاجته للتطوير أو مدى الحاجة لإدخال أجهزة ومعدات جديدة وذلك بالتعاون مع موظفي الشركة ومن ثم دراسة الأنظمة المحاسبية المطبقة في شركات التأمين الأجنبية المتقدمة في هذا المجال, يجب وضع برامج تدريبية للموظفين العاملين بالنظام المحاسبي حول نظم المعلومات المحاسبية والتطورات التي طرأت عليها في فترات متقاربة لا تزيد عن السنة, ضرورة

تعاون كل من المبرمجين والمحاسبين والمراجعين والمدراء والأجهزة الحكومية التي لها علاقة بمخرجات النظام كالضرائب وذلك عند تطبيق نظام محاسبي جديد أو عند إدخال بعض التغيرات على النظام القديم، ضرورة فرض المزيد من الوسائل الرقابية على الموظفين للحد من التجاوزات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (2013)، Al-Hiyariet al. بعنوان: "العوامل التي تؤثر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية: دراسة في جامعة اوتارا ماليزيا".

هدفت هذه الدراسة هو بيان العوامل التي تؤثر على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية في جامعة اوتارا ماليزيا من وجهة نظر الطلاب . الدراسة توضح تأثير الموارد البشرية وجودة المعلومات والتزام الإدارة على نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات . تم توزيع (119) استبيان لجمع المعلومات لاختبار فرضيات الدراسة.

النتائج الرئيسية تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام الإدارة، وجودة المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي . ومع ذلك، لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع الموارد البشرية . علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين التزام الإدارة وجودة المعلومات لا تعتبر ذات دلالة إحصائية مع جودة المعلومات ولكن تعتبر ذات دلالة إحصائية مع نظام المعلومات المحاسبي والموارد البشرية .

توصي الدراسة بعمل برامج تدريبية شاملة للحصول على المعرفة الكافية في تطبيق نظام المعلومات المحاسبية وأهمية جودة المعلومات، علاوة على ذلك، ينبغي على الإدارة العليا دعم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية للحصول على الفائدة الكاملة من نظم المعلومات المحاسبية.

2. دراسة (2013)، Saleh بعنوان: " عوامل النجاح الحاسمة وجودة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات التعاونية الإندونيسية: دراسة تجريبية ".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فرضية أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تصورات المدققين الداخليين حول العوامل الحاسمة للنجاح وتصوراتهم حول جودة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية. تم استخدام المنهج المسحي لجمع البيانات من المدققين الداخليين في

المؤسسات التعاونية في مقاطعة سولاويزي الوسطى، اندونيسيا. (207) استجابة تم تحليلها بواسطة الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية.

باستخدام SPSS تم تطبيق الانحدار المتعدد. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات 207 استجابة توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تصورات المدققين الداخليين حول تطبيق عوامل النجاح الحاسمة وتصوراتهم حول جودة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية.

3. دراسة (2011)، Wongsim and Gao بعنوان: "استكشاف جودة المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية المطبقة".

يهدف هذا البحث إلى استكشاف سبل إدارة جودة المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية المتبناة لفحص العلاقة بين قضايا جودة المعلومات وعملية التبني لنظم المعلومات المحاسبية. وقد أدت هذه الدراسة إلى وضع إطار لتوجيه المنظمات في تنفيذ نهج إدارة جودة المعلومات الملائم أثناء عملية اعتماد النظام. وقد تم هذا البحث على (44) من المشاركين في (10) شركات صناعية في تايلاند.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة التجريبية تشير إلى أن أبعاد جودة المعلومات نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة تقدم المساعدة في جميع عمليات صنع القرار. ويقدم هذا البحث الأدلة التجريبية على أن جودة المعلومات النظم المحاسبية المعتمدة تؤثر في عملية صنع القرار ويشير البحث إلى أن هذه المتغيرات ينبغي النظر إليها عند اعتماد نظم المعلومات المحاسبية من أجل تحسين فعالية هذه النظم.

4. دراسة (2008)، Sajadyet al. بعنوان: "تقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية. لقد تم تطبيق الدراسة على خمسة محاور مختلفة وهي: تحسين اتخاذ القرار من المدراء، زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية، تحسين جودة التقارير المالية، تطوير مقاييس الأداء، وتسهيل معالجة العمليات المالية.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أدى إلى تحسين اتخاذ القرار من المدراء، زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية، تحسين جودة

التقارير المالية، وتسهيل معالجة العمليات المالية، أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لا يساهم بالضرورة في تطوير مقاييس الأداء.

5. دراسة (2004) Abu-Musa, Ahmad بعنوان "Important Threats to Computerized Accounting Information Systems: An empirical Study on Saudi Organizations"

هدفت الدراسة الى تعريف التي المخاطر الهامة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشآت السعودية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة , نسبة عالية من المنشآت التي شاركت في الاستقصاء قد عانت من وجود خسائر مالية كبيرة نتيجة عدم كفاية وفعالية الادوات والضوابط الرقابية المطبقة , أن أهم المخاطر التي تحد من امن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في السعودية هي لأدخال المتعمد وغير متعمد للبيانات غير صحيحة بواسطة موظفي المنشآت، أذخال فيروسات الكمبيوتر الى نظام المحاسبي الالي ، مشاركة الموظفين في استخدام كلمة السر، أو تدمير مخرجات الحاسب الالي الكشف الغير مرخص به للبيانات والمعلومات عن طريق عرضها على شاشا العرض، أو طلعها على الادوات, وكذلك توجيه المطبوعات الى أشخاص غير مخول لهم الاطلاع على تلك المعلومات.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن تلك الدراسات قد تطرقت إلى جوانب متعددة، تناولت العديد من الدراسات العربية أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة المخرجات في قطاع الخدمات الفلسطيني وعلى تقدير الضريبة في الشركات المساهمة الفلسطينية وعلى تحسين التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني وأخرى على النظام المحاسبي بشركة شيكان للتأمين التعاوني. ووضحت بعض الدراسات مدى فاعلية النظم المحاسبية المطبقة في المصارف الإسلامية العراقية وأخرى على وزارة المالية الفلسطينية وأخرى على شركات التأمين العاملة في قطاع غزة، تناولت دراسات أخرى دور الرقابة في ظل نظم المعلومات كدراسة حالة على المصارف في إقليم كردستان العراق. كما تناولت دراسات أخرى إطار مقترح لنظام محاسبي لشركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر الإسلامي، وأيضاً قد تناولت دراسة أخرى مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على قطاع المصارف العاملة في قطاع غزة.

على الجانب الآخر تناولت الدراسات الأجنبية تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية على شركات سوق طهران المالي وأخرى استكشفت جودة المعلومات في النظم المطبقة في الشركات الصناعية بتايلاند. كما تناولت دراسات أخرى العوامل المؤثرة على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بجامعة اوتارا ماليزيا، ودراسة أخرى تناولت عوامل النجاح لوجود البيانات في نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات التعاونية الاندونيسية وأيضاً تناولت دراسة أخرى المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشآت السعودية.

جاءت هذه الدراسة لتغطي الفجوة البحثية من جانب دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي للتأمين التعاوني العاملة في فلسطين ولدراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتقييم أثر استخدامها في تحقيق خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي بالإضافة للتعرف على طبيعة المعوقات التي تحد من جودة المخرجات الصادرة عن نظم معلومات المحاسبة المحوسبة في كل من شركتي التكافل للتأمين والملتزم للتأمين التعاوني.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها أجريت في بيئات مختلفة إلا أن هذه الدراسة سوف تتناول شركات التأمين التعاونية العاملة في فلسطين في كل من شركة التكافل للتأمين التعاوني بالإضافة إلى شركة الملتزم للتأمين التعاوني.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية

لدى شركات التأمين التعاوني.

☒ مقدمة.

☒ تعريفات نظم المعلومات المحاسبية.

☒ مكونات نظم المعلومات المحاسبية.

☒ أهداف نظم المعلومات المحاسبية.

☒ خصائص نظم المعلومات المحاسبية.

☒ خصائص نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين

والتأمين التعاوني.

☒ وظائف الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية.

☒ وظائف نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين

التعاوني.

المقدمة:

أصبحت المعلومات عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، تلعب دوراً حيوياً داخل المنظمة في كفاءة وفعالية المنظمة، لذلك اتجهت المنظمات إلى تصميم وبناء أنظمة المعلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنشأة، وذلك لضمان وصول المعلومات الموثوقة والملائمة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والتوقيت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة.

تعد المحاسبة أهم أقدم نظم المعلومات ضمن المنظمة فهي أحد أهم المصادر الرئيسية للمعلومات، حيث أنها تقدم القسم الأعظم من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، كما أنها تعالج كمّاً من البيانات عبر طرق وأساليب متعددة بالإضافة إلى علاقتها المتشابكة مع بقية أنظمة المعلومات ضمن المنظمة وكل ذلك في إطار وظيفتها الأساسية، وهي إعادة عكس الواقع المالي للمنظمة. (الحسن، 2013، ص3)

لا تختلف نظم المعلومات المحاسبية في شركات تأمين التعاوني عن غيرها في الأنظمة المحاسبية الأخرى إلا أن طبيعة نظم المعلومات المحاسبية والأنشطة التي تزاولها يتطلب نوعاً من الخصوصية لهذا سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى كل من تعريف نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام ومكونات هذا النظام والوظائف الأساسية له والأهداف والخصائص والركائز التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين التعاوني والإطار العام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المسئول الأساسي عن ضخ المعلومات المالية والكمية بهدف توفير المعلومات الاقتصادية لكل من الإدارة والأطراف الأخرى داخل وخارج المؤسسة التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، ويعرف نظام المعلومات المحاسبية:

"أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها " (العيسى, 2003, ص2)

ويعرف بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات الى الاطراف الداخلية والخارجية " (جمعه, وآخرون, 2003, ص14)

كما وعرف "أنها مجموعة المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع المعلومات التي تحتاجها المنظمة وتخزينها وتوزيعها ونشرها واسترجاعها بهدف دعم العمليات والإدارة والتعاون والتحليل والتصور والرقابة داخل المنظمة" (loundon, 2008,p123)

وعرف أيضاً " بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية" (الحسن, 2013, ص3)

ومن خلال هذه التعريفات يمكن لنا أن نلخص تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنه " ذلك النظام الذي يختص داخل المؤسسة بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية داخل المؤسسة وأمداد بها عناصر الداخلة والخارجة ذات العلاقة من أجل ترشيد واتخاذ القرارات المناسبة".

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

نظراً للتطورات المتواكبة التي حدثت في العديد من مجالات والمنظمات من حيث كبر حجمها واتساع نشاطاتها الاقتصادية وما يترتب على ذلك من إنتاج كم هائل من البيانات المختلفة، فقد نشأت الحاجة إلى استخدام الحاسب الالكتروني بهدف التمكن من تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات بغرض الاستفادة من القدرات الهائلة والمتعددة التي تمتاز بها تلك الحواسيب الالكترونية (دهمان, 2012, ص17).

ونتيجة لأهمية الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية فإنه غالباً ما يرتبط وجود نظام المعلومات في الوقت الحاضر بوجود الحاسوب وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تعريف جمعية نظم المعلومات الأمريكية (AISA) لنظام المعلومات بأنه : نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجال التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية . (الحبيطي, والسقا, 2003, ص201)

مكونات نظم المعلومات المحاسبية:

نظام المعلومات المحاسبية كأى نظام يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الهدف الذي من اجله تم تصميمه فإن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من ستة عناصر هي (الرمحي، والذبية, 2011، ص23):

1. الموارد البشرية التي تقوم باستخدام النظام وتؤدي عليه وظائف مختلفة.
2. التعليمات والإجراءات اليدوية والأوتوماتيكية التي تستخدم في تجميع، ومعالجة، وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.
3. البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها.
4. البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة.
5. بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، وشبكة الاتصالات التي تجمع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات.
6. التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تتضمن أمن البيانات في بظام المعلومات المحاسبية.

واضاف (الدهراوي, 2002، ص47-48) هذه العناصر الستة التي تمكن نظام المعلومات المحاسبية من دعم وظائف العمل داخل المؤسسة وهي:

1. وحدة تجميع البيانات:

تختص هذه الوحدة بعملية تجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية وإمداد الإدارة بها وتحدد طبيعة البيانات المراد الحصول عليها حسب طبيعة أهداف المشروع نفسه وطبيعة المخرجات المطلوب الوصول إليها.

2. وحدة تشغيل البيانات:

ومن خلال هذه الوحدة يتم تشغيل البيانات الأولية التي يتم الحصول عليها إذا كانت في حاجة للتشغيل والمعالجة لتصبح معلومات مفيدة، أما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها جاهزة للاستخدام بشكلها الحالي فلا داعي لإجراء عملية التشغيل عليها.

3. وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

حيث يتم من خلال هذه الوحدة عملية تخزين للبيانات التي لم تتم استخدامها بعد والمحافظة عليها ليتم استرجاعها والاستفادة منها مستقبلاً أو يتم إجراء بعض العمليات على البيانات التي تم تشغيلها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4. وحدة توصيل المعلومات:

وتعتبر هذه الوحدة كوسيلة اتصال بين وحدات النظام المحاسبي يتم من خلالها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المداسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات من خلال قنوات آلية أو يدوية حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمشروع.

5. وحدة القرارات الإدارية:

وتتمثل وظيفة هذه الوحدة باتخاذ القرار المناسب بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها والمفاضلة بين مجموعة البدائل المتاحة إليها ودراستها ومقارنتها بأهداف المشروع، ومن ثم اختيار البديل الأفضل والذي يحقق أفضل نتائج ممكنة للمشروع في ضوء المحددات والقيود المفروضة.

أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

أن نظم المعلومات المحاسبية تساعد على المشاركة في المعرفة حيث أنها تتيح هذه النظم على إمكانية مشاركة عدد كبير من الموظفين لتبادل للمعلومات والبيانات في مختلف المستويات في المؤسسة الواحدة، وهذا يضيق قيمة للمنظمة (الرمحي، والذبية، 2011، ص31).

فإن أهداف نظم المعلومات المحاسبية فيما يلي كما ورد في دراسة: (الشريف, 2006، ص54)

1. إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية أو بيانية أو إحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.
2. توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج.
3. تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.
4. تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام.
5. تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منه بينما يحقق تكلفة النظام وأهدافه.

وأخيراً فإن نظام المعلومات المحاسبية يضيف قيمة للمنظمة من خلال توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بدقة وفي الوقت الملائم، والذي بدوره يساهم في تطوير عملية اتخاذ القرار (أبوخضرة، وعشيش، 2008، ص23)

خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيويًا في المنشأة المتواجد فيها، بحيث يكون مؤدياً لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة حسب ما جاء في دراسة (حفناوي، 2000، ص58-59):

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختبار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
3. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

4. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الاجل لأعمال المنشأة المستقبلية.
5. أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع المتغيرات الطارئة على المنشأة.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي لدى شركات التأمين بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي المؤسسات والشركات الاخرى التي تهدف الى تحقيق الاهداف التي تسعى اليها النظم من تحقيق الكفاءة والجودة داخل شركات التأمين.

أهم خصائص نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين في الآتي (عطية، 2003):

1. تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، كالقروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية.
2. يشمل المنتج النهائي لشركة التأمين تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة، ومن هنا فإن التقارير المحاسبية في شركات التأمين غالباً ما تركز على الأحداث الحاضرة والمستقبلية، بهدف بيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.
3. لقد أدى ذلك إلى تدخل المشرع بتشديد الالتزام بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامات شركات التأمين مثل حملة الوثائق المستفيدين منها، وكذلك إلى قصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يحدده الخبير ا تلاك واري في تقريره بعد إجراء فحصه للمركز المالي.
4. يرتبط أيضاً أن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليه عدم إمكانية تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها وأبسط مثال على

ذلك هو أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق والفترة المالية للشركة مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة، مما يمكن معه القول بأن طبيعة نشاط شركات التأمين قد أسبغت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات والمقدمات وما يترتب عليها من مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

5. معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعها المختلفة وهما: تأمينات الحياة وتكوين الأموال، وتأمينات الممتلكات والمسؤوليات، ونظرا لوجود اختلاف بين طبيعة كل منها، ولأغراض تقييم الأداء فإنه يتم إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع بطريقة مستقلة.

6. ترتب على شركات التأمين في عمليات إعادة التأمين أن تدخلت التشريعات لإقرار خصم حسابات إعادة التأمين الصادرة من إجمالي حسابات كل من الأقساط والتعويضات وذلك داخل حساب الإيرادات والمصروفات في تبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين على حدة.

وأضاف (الساجي، 2006، ص55) الخصائص التالية لدى شركات التأمين مقسمة على

نحو التالي:

1. مفهوم الوحدة المحاسبية:

يمكن تقسيم منشأة التأمين إلى وحدات صغيرة يمثل كل منها مركزاً من مراكز المسؤولية مع مراعاة تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء كل مركز من هذه المراكز، أما كيفية النظر إلى هذه الوحدة المحاسبية أو كيفية تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة، فإن نظرية الشخصية المعنوية تعتبر أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في منشأة التأمين.

2. عدم التأكد وأثره على القياس المحاسبي:

يرتكز نشاط التأمين أساسا على مبدأ توافر عدم التأكد، أي إن طبيعته احتمالية، كما يؤدي إلى صعوبة قياس النفقات والإيرادات، كما يؤدي إلى اتساع الهوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح وخسارة في ظل عدم التأكد وبين النتائج الحقيقية التي كان يمكن التوصل إليها في حال التأكد، كما

يلاحظ صعوبة تحديد التكلفة الحقيقية للخدمة التأمينية نظراً لعدم وجود عناصر هذه التكلفة، ومع ذلك فهناك ضرورة لتحديد الأسعار مقدماً، مما يتطلب الاعتماد على الخبرة السابقة، وافترض أن اتجاه الأحداث مستقبلاً لن يختلف كثيراً عن اتجاهها في الماضي، ومن هنا فإن تحديد التكلفة يعتمد على مجموعة من الفروض والاحتمالات التي تؤثر بدرجة كبيرة أيضاً على دقة نتائج الأعمال المحققة في منشآت التأمين.

3. الاستقلال الفرعي للأنشطة التأمين وأثره محاسبياً:

قد يطلب من شركة التأمين تبيان نتائج الأعمال لكل فرع من فروع التأمين، وهذا يتطلب توصيفاً دقيقاً لعناصر الإيرادات والنفقات، وتحديد أسس عادلة لتوزيع النفقات على الفروع المختلفة، بغية الوصول إلى نصيب كل فرع تأميني من إجمالي النفقات وبالتالي يمكن تحديد نتائج الأعمال لكل فرع على حدة، وبعد تحديد نتيجة الأعمال لكل فرع على حدة، يتم ترحيلها إلى الحسابات الختامية للمنشأة ككل تمهيداً للوقوف على أعمال المنشأة بشكل إجمالي.

الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية:

وتتلخص الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية في النقاط التالية: (سلام، وآخرون، 2000) و(قاسم، 2004):

1. جمع البيانات وتسجيلها وترميزها وتصنيفها وفحصها والتأكد من دقتها واكتمالها وتحويل البيانات من وسيلة تخزين إلى وسيلة أخرى.
2. تشغيل البيانات من خلال عملية فرزها وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية عليها ثم تلخيص النتائج.
3. إدارة البيانات من خلال تخزينها وتحديثها وصيانتها واسترجاعها وقت الحاجة إليها ورقابة وحماية البيانات حتى لا يتم التلاعب بها أو اختراقها وتغييرها أو حذفها.
4. إنتاج وتوصيل المعلومات وإعداد التقارير اللازمة وذلك من خلال عمليات تجميع واسترجاع ونقل المعلومات وتقريرها.

5. تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنظمة بكفاءة وفاعلية.
6. معالجة البيانات عبر عملية الفرز والتصنيف والتلخيص.
7. توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستخدمين.
8. تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة وتهدف إلى حمايتها وحماية أصول المنظمة.

وظائف نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني:

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني التعاوني، إصدار الوثائق، العمولات، إعادة التأمين، المخصصات، الاستثمارات، التعويضات والاستردادات، مصروفات أخرى... الخ (ابو طعيمة، 2002).

حيث تقوم نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني بالوظائف التالية: (أبو خضرة، 2003)

1. الربط بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم التأمينية وصولا إلى مجموعة من المفاهيم المحاسبية التأمينية التي تعكس طبيعة النشاط التأميني.
2. تسجيل الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين التعاوني في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعاة أن يتم التسجيل أولا بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني.
3. المعالجة المحاسبية الدقيقة والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية الخاصة بالتأمين التعاوني، مع بيان أثر هذه البنود على الحسابات والنواتج الختامية لشركات التأمين.

الفصل الثالث

خصائص جودة المعلومات المحاسبية

☒ خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

☒ المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية.

☒ الإطار العام المحاسبي لنظام المعلومات المحاسبية لدى شركات

التأمين التعاوني.

☒ الدورة المستندية في شركات التأمين التعاوني.

الفصل الثالث:

الخصائص جودة المعلومات المحاسبية ومخرجات النظام المحاسبي.

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين مقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسؤولين عند وضع المعايير المناسبة عن المخرجات النظام المحاسبي في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة (جربوع، 2004، ص71).

ومن وجهة نظر المستخدم، المعلومات الجيدة هي المعلومات التي تجعله قادراً على اتخاذ القرار السليم أو المفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها بأقل درجة من المخاطرة، وعليه ولكي تكون المعلومات المحاسبية جيدة يجب أن تكون واضحة ومفهومة وصالحة لأغراض اتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية كذلك يجب أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص (البحيبي، 2001، ص45).

وترتيباً لما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات والمخرجات وهو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص جودة المعلومات ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB كما اوضحتها دراسة (حنان، حلوة، 2003، ص184).

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق FASB:

يعد البيان رقم /2/ الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية FASB عام 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، فقد اعتمد FASB علي مجموعة دراسات سابقة رائدة أهمها:

- دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA بعنوان " بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة"
عام 1966.

البيان رقم /4/ الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بعنوان المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية لمنشآت الأعمال عام 1970م.

- دراسة لجنة تروبلود TRUEBLOOD الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
AICPA بعنوان " أهداف القوائم المالية " عام 1973.

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
FASB هي (حنا، حلوة، 2003):

1. ملاءمة المعلومات (Relevance)

2. إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability)

ومن الأمور المهمة، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

1. وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

2. يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3. يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية:

1. إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

2. أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

إن قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما: (Hendriksen , 1992, p131)

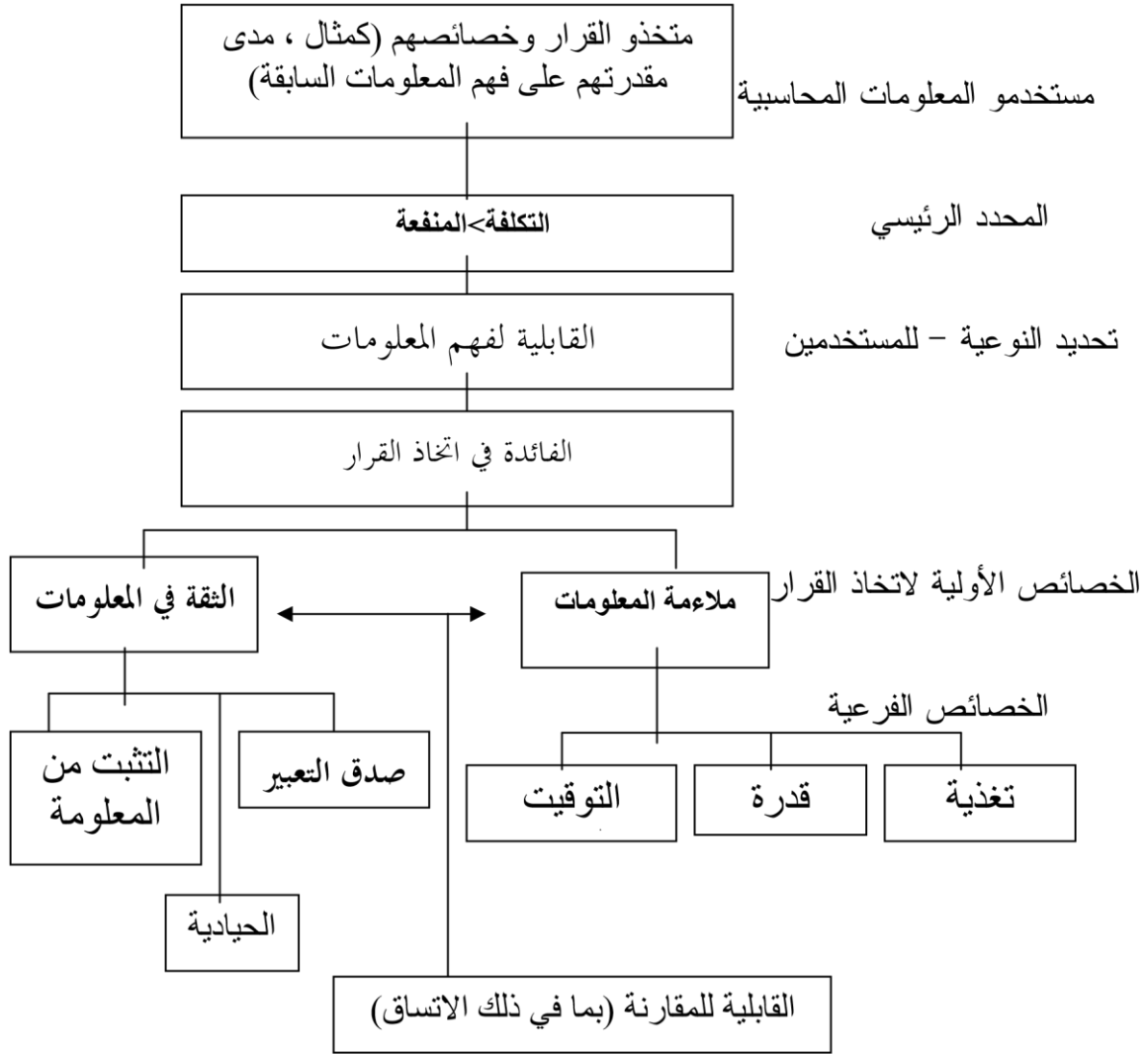
1. اختبار مستوى الأهمية

2. اختبار التكلفة / العائد

يغلب على هذين القيدتين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد

على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

شكل رقم (3.1) خصائص البيانات المالية



(Hendriksen , 1992, P 132)

الخصائص الأساسية (الخصائص الأولية لاتخاذ القرار): (حنان, 2009, ص72).

أن تحقيق فائدة المعلومات فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة وخاصية المصدقية أو الموثوقية، فإذا فقدت المعلومات أيًا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين

1. الملاءمة *Relevance* :

تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

إن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من (الشيرازي، 1990):

1. تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
2. تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
3. تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
4. تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية (حنان, 2009, ص72):

1. توقيت الملائم - أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كلما كان الاحتمال كبيرا في التأثير

على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة أو صحيحة. لذلك فإن درجة معينة من صحة المعلومات، ودقتها، يمكن التضحية بها لغرض زيادة توقيت المعلومات. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لان عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

2. القدرة على التنبؤ - وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤيه، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

3. القدرة على إعادة التقييم - ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة. (الشيرازي، 1990، ص 200)

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. إضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فانه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. أما المستثمر فإنه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلا. لذلك فإن ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك أسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير. ومع ذلك، فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف، وعدم التحيز والوضوح، إلخ التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته. (دهمان, 2012)

2.الموثوقية *Reliability* :

تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثل الأمر الذي يستلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، ومن الممكن التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهي خاصية ضرورية للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات (دونالدكيسو، 2003).

ويرى شيرازي أن خاصية الموثوقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها(الشيرازي، 1990)، كما تعني خاصية موثوقية المعلومات أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق تلك الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين مستقلين عن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى بإعادة استخدامها للثبوت من تلك النتائج، وأن المعلومات التي تم تقديمها تعبر عن جوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعتريها تحريف ذو أهمية، إضافة إلى خلوها من التحيز كونها معلومات نزيهة يمكن الوثوق فيها والاعتماد يعل ها، إن اتسام المعلومات المحاسبية بالموثوقية يزيد من منفعتها (المحاسبين العرب، 2008).

لكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية ويمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوفر فيها ثلاث خصائص فرعية هي الآتية: (دونالدكيسو، 2003).

1. الصدق في التمثيل.

2. إمكانية التثبيت من المعلومات.

3. حيادية المعلومات.

1. الصدق في التمثيل:

تعني هذه الخاصية ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تنتج هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل؟ فعندما تبين القوائم المالية لشركة مبيعات قدرها مليون في حين أن المبيعات الفعلية 800 ألف فقط، فإن هذه القوائم تكون غير صادقة في العرض، بمعنى أن يتم عرض المعلومات المحاسبية وفقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية حتى لو كان شكلها القانوني مختلفا، وأن تكون كاملة ضمن حدودها المادية والتكلفة. (ويلي، 2006).

2. إمكانية التثبيت من المعلومات:

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس الذين يستخدمون طريقة القياس نفسها، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى النتيجة نفسها بنفسها بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام طرق القياس نفسها إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها، ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها (دونالدكيسو، 2003).

3. حيادية المعلومات:

يقصد بحياد المعلومات تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد المعلومات المحاسبية وعرضها بهدف الوصول إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير في سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، وقد يكون تحيز القائم بالقياس غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة أو قد يكون تحيزا مقصودا كما في حالة عدم الأمانة مثلا، وإن المعلومات التي لا

تتوافر فيها هذه الخاصية هي معلومات لا يمكن عدّها آمنة ولا يمكن الوثوق فيها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات، وإنْ خلو المعلومات من التحيز يحقق لنا بصورة تلقائية حياد المعلومات (الشيرازي، 1990).

المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية:

المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: (جربوع، 2001، ص 71).

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية): إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً -أو تمثيلاً- للواقع الفعلي.
2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية: كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية كذلك، أن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.
3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة: لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيداً وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها:
5. (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

6. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن استخدامها يواجه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه.
7. الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.
8. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار. فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أوسع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين التعاوني:

يعتبر النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني كغيره من الأنظمة الأخرى له مكوناته الخاصة التي تسهل عملية القيام بالوظائف والأهداف التي وضع من أجلها ويشتمل على مجموعة من القواعد والأسس والإجراءات التنظيمية التي تقرها المؤسسة لتنظيم وقيد وتسجيل جميع المعاملات المالية المتعلقة بالمتحصلات والمدفوعات المختلفة.

فشركات التأمين التعاوني هي شركات تقوم بدور الوكيل بأجر في إدارة الأموال الخاصة باشتراكات حملة الوثائق وذلك جنبا إلى جنب مع أموال المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار الفصل والتمييز بين أموال المشتركين أو المستأمنين (حملة الوثائق) وأموال المساهمين. مما يقتضي وجود

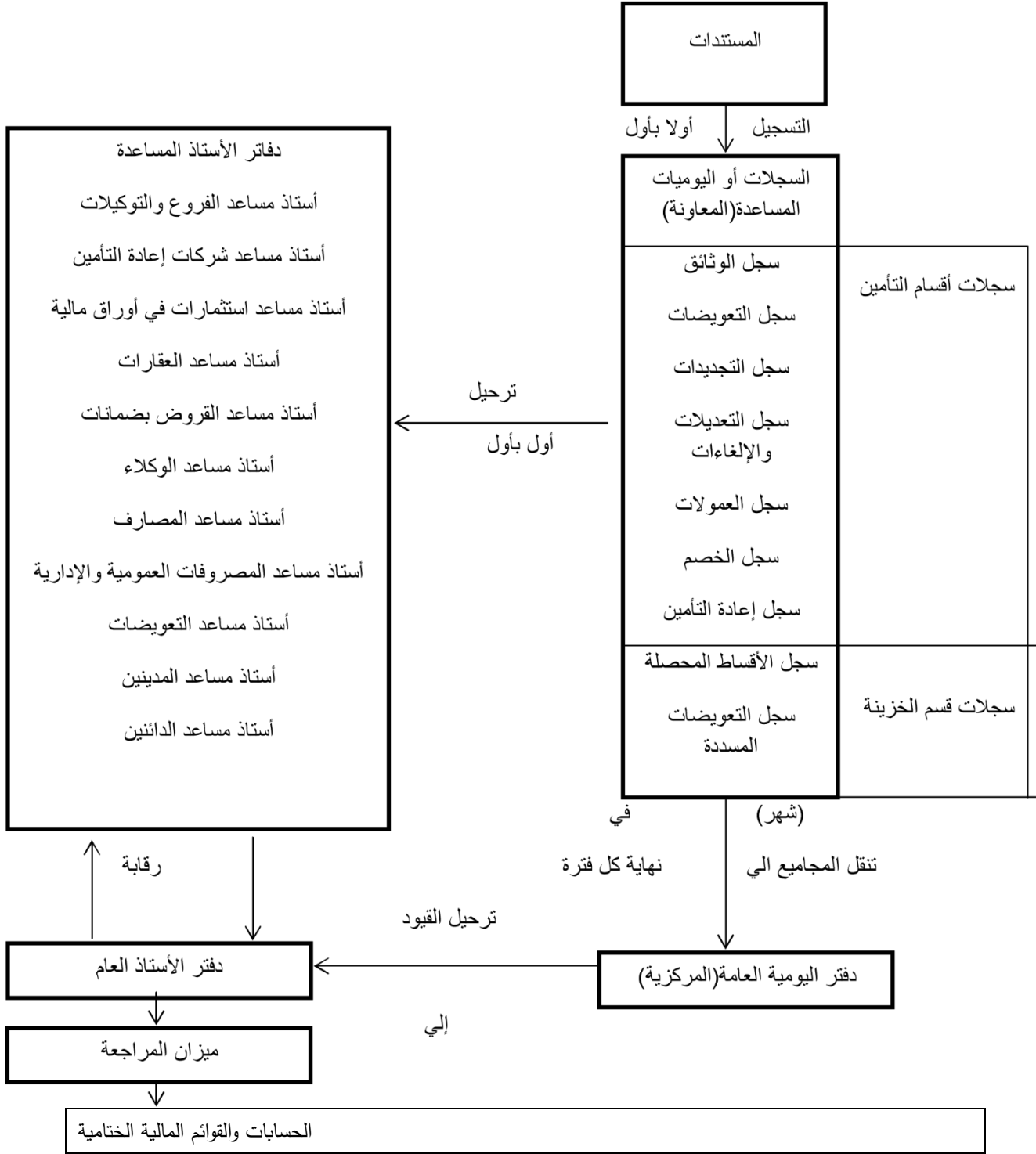
وحدثين محاسبيتين أساسيتين للتعامل المالي والمحاسبي في تلك الشركات (قنطجبي، 2008، ص114).

وتأسيسا على ذلك يتكون عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني حسابين، الأول يسمى (صندوق حملة الوثائق) ويتكون من أوعية فرعية (خاصة بكل نوع من أنواع التأمين التعاوني)، حيث يتم إيداع جميع الأقساط في حساب صندوق حملة الوثائق كل في وعائه، وتتم الاستفادة منه في عمليات الاستثمار وتعويض المتضررين وتخصيص بعض الاحتياطات والمخصصات، ثم توزيع الفائض التأميني (المتبقي) لحملة الوثائق حسب النسب الواجبة بشأنها، وحساب آخر (صندوق المساهمين) ويخصص هذا الصندوق للاستثمارات الخاصة بأموال المساهمين. وتظهر فيه أيضا صندوق حماية خاص لمقابلة حالات العجز والإفلاس والتكاليف الإدارية ونفقات الإدارة. (صباغ، 2008)

الدورة المستندية في شركات التأمين التعاوني والعلاقة بين المجموعة المستندية والدفترية: (الساجي، 2007).

وتتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات المؤسسة، والمجموعة الدفترية التي تتكون بصفة عامة من مجموعة دفاتر القيد الأولى ومجموعة الدفاتر التحليلية والمجموعة المستندية التي تمثل مدخلات النظام المحاسبي للمعلومات، ومجموعة تعليمات الرقابة المالية التي تتضمن مجموعة الإجراءات والقواعد التي يجب إتباعها فيما يتعلق بالنواحي المالية وحفظ أصول المؤسسة وممتلكاتها ورفع الكفاءة التشغيلية، حيث لا يختلف الحال في مؤسسات التأمين عن غيرها في المؤسسات التجارية والصناعية والمالية الأخرى يتطلب ضرورة إتباع طريقة أو لهجة محاسبية تتصف بالتحليل والتفصيل حتى تساعد على القيام بتسجيل وتحليل وعرض هذه المعاملات، ومن أكثر الطرق المحاسبية التحليلية مناسبة للتطبيق في مؤسسات التأمين، الطريقتين الإنجليزية والفرنسية، حيث توفر كل منها، مجموعة من سجلات التحليل (دفاتر الأستاذ المساعدة) بالإضافة إلى الحسابات العامة والإجمالية التي تخدم أهداف الرقابة الداخلية والضبط الحسابي، بما يساعد مؤسسات التأمين على تحقيق أهداف النظام المحاسبي.

شكل: رقم (3.2) الدورة المستندية لدى شركات التأمين التعاوني.



المصدر: (خليفة وعيد، 1992)

❖ السجلات والدفاتر المحاسبية:

نظرا للطبيعة التخصصية لشركات التأمين التكافلي فإن أهم السجلات والدفاتر المستندية تتمثل بالآتي:(قنطجبي، 2008، ص115)

❖ سجل إصدار الوثائق

يعتبر سجل إصدار الوثائق من السجلات الهامة الذي يتم من خلاله معرفة وحصر جميع وثائق التأمين التي تم إصدارها، ويتم إثبات تلك الوثائق في حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بحملة الوثائق. حيث يحتفظ بحساب إيرادات لكل نوع من أنواع تال أمين المختلفة، ويشتمل هذا السجل على البيانات التالية:

❖ رقم وثيقة التأمين وتاريخ صدورها.

❖ تاريخ بدء التأمين وانتهائه.

❖ اسم المؤمن له وعنوانه.

❖ موضوع التأمين.

❖ نوع الخطر

❖ مبلغ التأمين.

❖ الأقساط المستحقة.

❖ التعديلات التي تطرأ على الوثيقة.

❖ أي بيانات أخرى يمكن إضافتها.

❖ سجل المطالبات (التعويضات) - حساب التعويضات

يعتبر سجل المطالبات (التعويضات) من السجلات الهامة الذي يتم من خلاله معرفة وحصر جميع وثائق التأمين التي تم تعويضها نتيجة لتعرضها إلى الخطر حيث تظهر حجم التعويضات

التي يتم إثباتها في قائمة الإيرادات والمصروفات الخاص بحملة الوثائق، وبالتالي هو عبارة عن حساب مصاريف يبين قيمة ونوع كل منها ويشتمل هذا السجل على البيانات التالية:

- ❖ رقم المطالبة وتاريخها.
- ❖ رقم الوثيقة ومدته التأمين.
- ❖ أسم المؤمن له.
- ❖ تاريخ ومكان وقوع الحادث ونوعه.
- ❖ المخصص المقدر للمطالبات والتعديلات التي تطرأ عليها.
- ❖ قيمة التعويض وتاريخ سداده.
- ❖ المطالبات المقفلة وأسباب إقفالها.
- ❖ المطالبات تحت التسوية.
- ❖ المطالبات المتنازع عليها، وما تم في شأنها.
- ❖ المستردات من التعويضات إما من أطراف ثالثة، أو بيع خردة، أو أي مستردات ما عدا المستردات من معيدي التأمين.
- ❖ أي بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.
- ❖ سجل اتفاقيات إعادة التأمين:

لما كانت شركات التأمين ذات طاقة احتفاظيه (استيعابية) محدودة تحكمها عوامل كثيرة منها رأس المال ومبلغ الاحتياطيات الفنية المكونة والخبرة الطويلة، لذلك جرت العادة على قيام شركات التأمين بإعادة التأمين للعمليات التي تتعدى طاقتها التأمينية لدى شركات إعادة تأمين أخرى متخصصة في هذا المجال، ويشتمل هذا السجل على الآتي: (قنطججي، 2008، ص116).

- ❖ مدة الاتفاقية والتعديلات التي تطرأ عليها، ونوع كل اتفاقية وحصص معيدي التأمين. نسبة احتفاظ الشركة في كل فرع من فروع التأمين، وملخص لشروط اتفاقية إعادة التأمين.

❖ كشف الإسناد الخاصة بمعيدي التأمين.

❖ سجل تعويضات حصة معيدي التأمين من المطالبات المدفوعة والقائمة.

❖ سجل نتائج الاكتتاب التأميني لكل فرع من فروع التأمين:

ويقيد به المبالغ التي يدفعها كل مشترك وفقاً لنوع الخطر حيث يتم من خلال الاشتراكات المتجمعة دفع مبالغ للمشاركين الذين يتعرضون للخطر، وعادة ما يكون هذا التعويض بجزء من قيمة الضرر الذي وقع في الشيء محل الضرر ولا يتعدى قيمته المذكورة في عقد التأمين. (عبد الحميد، 2009، ص12)

واقع مخرجات النظام المحاسبي لدى شركات التأمين التعاوني:

وتمثل القوائم المالية للمنشأة عرضاً هيكلياً لمركزها المالي وما أنجزته من أنشطة وعمليات، وتهدف عملية العرض إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج نشاط الشركة والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرار، حيث يتم عرض بيانات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية لكل من حملة الوثائق وحملة الأسهم.

وتشتمل البيانات المالية الختامية على مجموعة من القوائم التي يجب على الشركة نشرها، وتعد من المخرجات التي يجب أن يوفرها النظام المحاسبي وهي كما يلي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، المعيار 12)

❖ قائمة المركز المالي.

❖ قائمة الدخل.

❖ قائمة التدفقات النقدية.

❖ قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية (المساهمين).

❖ قائمة الفائض أو العجز التأميني لحملة الوثائق.

❖ قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.

❖ الإيضاحات حول القوائم المالية.

❖ أي قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية إذا كانت مطلوبة مهنياً.

❖ قائمة المركز المالي

تحتوي قائمة المركز المالي للشركة على جميع أصولها وخصومها وتبين حقوق أصحاب الملكية وحقوق حملة الوثائق بشكل مستقل، وتترتب قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة على النحو التالي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، المعيار 12)

عناصر الأصول تشمل الآتي:

1. النقد وما في حكمه (أشياء النقد).
2. الاشتراكات المستحقة.
3. أرصدة مستحقة على معيدي التأمين.
4. ذمم البيوع المؤجلة، وتشمل ذمم المرابحات، وذمم السلم (السلع المباعة بالسلم)، الاستصناع.
5. الاستثمارات في أوراق مالية.
6. التمويل بالمرابحة.
7. التمويل بالمضاربة.
8. التمويل بالمشاركة.
9. المساهمة في رؤوس أموال منشآت.
10. الاستثمار في العقارات.
11. الموجودات المقتناة بغرض التأجير.
12. الموجودات الثابتة مع الإفصاح عن أنواعها الهامة ومجمعات اهتلاكها.

عناصر الخصوم تشمل الأتي:

1. اشتراكات غير مكتسبة.
2. مطالبات تحت التسوية.
3. مطالبات حدثت ولم يبلغ عنها.
4. مخصصات أخرى.
5. نصيب معيدي التأمين أو أي أطراف أخرى من المطالبات تحت التسوية.
6. الأرصدة الدائنة لمعيدي التأمين: متمثلة بأرصدة عمليات التأمين، واشتراكات غير مكتسبة محتجزة، ومطالبات تحت التسوية محتجزة.
7. الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية.
8. الزكاة والضرائب المستحقة على الشركة.
9. أي مطلوبات أخرى.

❖ قائمة التغير في حقوق الملكية

تشمل قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية العناصر التالية:(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، المعيار 12)

1. رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع.
2. عدد حصص (أسهم) حقوق الملكية المصدرة والقائمة والقيمة الاسمية للحصة وعلاوة الإصدار.
3. الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية في بداية ونهاية الفترة المالية والتغيرات في الاحتياطيات خلال الفترة.
4. الأرباح المتبقية في بداية ونهاية الفترة المالية ومقدار الأرباح أو الخسائر التقديرية المبقة الناتجة عن التنضيق الحكمي للأصول والخصوم في حالة تطبيقه، والتغيرات خلال الفترة بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية والتحويلات بين الاحتياطيات والأرباح المبقة.
5. التغيرات في الحقوق الأخرى لأصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية.

❖ قائمة إيرادات ومصاريف حملة الوثائق

تشمل قائمة الإيرادات والمصروفات الخاصة بحملة الوثائق على العديد من المصاريف والإيرادات التي يتم تصنيفها إلى العناصر التالية: -

❖ الإيرادات

- أ. اشتراكات التأمين (حملة الوثائق): وهي الاشتراكات المدفوعة من قبل المستأمنين لصندوق حملة الوثائق، وعادة ما يتم تجميعها بشكل قطاعي بحسب أنواع التأمين.
- ب. العمولات الدائنة: وتمثل العمولات المقبوضة من شركات إعادة التأمين.
- ج. إيرادات من معيدي التأمين كتعويضات.
- د. إيرادات الاستثمارات.

المصروفات: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، المعيار 12)

1. حصة شركات إعادة التأمين من الاشتراكات: وهي المصروفات المتعلقة بعمليات إعادة التأمين.
2. العمولات المدينة: وتمثل العمولات المدفوعة لوكلاء التأمين.
3. حصة المضاربة لقاء إدارة أعمال التأمين: وتظهر في المقابل كإيرادات في قائمة دخل المساهمين.
4. مصروفات تسويقية، وغيرها.
5. المطالبات المتعلقة بالتعويضات المدفوعة لحملة الوثائق.
6. مخصص المطالبات القائمة: وهي تمثل المطالبات المتوقع سدادها لتغطية التزامات الشركة للخسارة المتوقعة.

❖ الفائض

1. رصيد السنة الحالية الناتج عن الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات.
2. يضاف إليه الرصيد المرحل من السنة المالية السابقة (المدور).
3. يطرح منه الفائض التأميني المقرر توزيعه على حملة الوثائق.

❖ قائمة الإيرادات والمصروفات للمساهمين

وتشتمل هذه القائمة على النشاطات المالية الخاصة بأموال حملة الأسهم وتصنف هذه الأنشطة في قائمة الدخل الخاصة بالمساهمين حسب الآتي:

❖ الإيرادات

إيرادات استثمار أموال المساهمين الناجمة عن استثمار كل من:

1. رأس المال.
2. الاحتياطات الخاصة بالمساهمين كالاحتياطي القانوني وغيرها.
3. الأرباح المرحلة.
4. إيرادات حصة المضاربة لقاء إدارة أعمال التأمين: وهي الأجر الذي يتقاضاه المساهمون مقابل قيامهم بإدارة أموال المشاركين، ويحدد في بداية السنة المالية كنسبة مئوية من إجمالي الاشتراكات.
5. إيرادات حصة الوكالة أو الإيجارة من أرباح استثمارات أموال صندوق حملة الوثائق: وهي حصة المساهمين في الأرباح المحققة من استثمار أموال المشاركين في التأمين.
6. أتعاب تأسيس وإدارة صناديق التكافل العائلي: هو الأتعاب التي يتقاضاها المساهمون عن تأسيس الصناديق الاستثمارية المناسبة لمشاركي التكافل العائلي.
7. أرباح بيع الأصول أو أرباح تغيير أسعار العملات.

❖ المصروفات

1. مصروفات إدارية وعمومية: كرواتب الموظفين والإيجارات والقرطاسية والمطبوعات والإعلانات والهاتف والبريد والفاكس وغيرها من المصاريف، ومخصص الاشتراكات المشكوك في تحصيلها.
2. الاهتلاكات ومصروفات الصيانة: وهي تشمل أقساط إهلاك الأصول الثابتة، بالإضافة إلى نفقات الصيانة التي تتكبدها الشركة للمباني والأصول الثابتة الأخرى.

❖ صافي ربح المساهمين

وهو صافي الربح الناتج عن صافي عمليات أنشطة المساهمين القابل للتوزيع على المساهمين، حيث يتم توزيعه أو تدويره تحت بند حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.
قائمة التدفقات النقدية

وهي القائمة التي يتم إعدادها، ويتم من خلالها التمييز بين تميز التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية، والتدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار، والتدفقات النقدية الناتجة من التمويل، ويتم الإفصاح عن عناصر التدفقات النقدية لتعكس صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية، وقيمة النقد في بداية الفترة المالية ونهايتها.

❖ قائمة الفائض أو العجز لحملة الوثائق

يتم الإفصاح في قائمة الفائض أو العجز الناتجة عن صافي الأنشطة الخاصة بحملة الوثائق عن الآتي:

1. رصيد الفائض أو العجز في بداية الفترة المالية.
2. الفائض أو العجز الخاص بالفترة المالية الحالية.
3. إجمالي الفائض أو العجز لحملة الوثائق.
4. توزيعات الفائض التأميني التي تم توزيعها على حملة الوثائق.
5. رصيد الفائض أو العجز الذي سيتم ترحيله في قائمة المركز المالي لحملة الوثائق.

الإفصاح في التقارير المالية لشركات التأمين التعاوني:

لما كان الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد معلومات مالية عن الأداء المالي للشركة، إضافة إلى أنها وسيلة الإعلام الذي تمارسها للإفصاح عن أعمالها وعرضها على المجتمع المالي، لمقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات، سواء من داخل المنشأة أو خارجها، لذلك فإنه من الأهمية بمكان عرض أهم جوانب الإفصاح التي يتعين مراعاتها في البيانات المالية الختامية لشركة التأمين التعاوني (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، المعيار 12).

❖ الإفصاح عن البيانات الأساسية للشركة

يتعين عند عرض القوائم المالية الإفصاح عن المعلومات الأساسية المتعلقة بالشركة وأنشطتها مثل (اسم الشركة، جنسيتها، تاريخ تأسيسها والشكل القانوني، عدد الفروع، طبيعة الأنشطة التي تمارسها الشركة، دور هيئة الرقابة الشرعية، وغيرها من البيانات الأساسية اللازمة).

❖ الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة

يتعين الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة لتشمل موجزاً عن (المبادئ والقواعد والأسس والطرق) الهامة التي اتبعتها الشركة لإعداد ونشر القوائم المالية، وتشتمل عادة على (السياسة المحاسبية التي اعتمدها الشركة لإثبات الاشتراكات المكتسبة، وإثبات المطالبات تحت التسوية، تحديد الاشتراكات غير المكتسبة، إثبات تكاليف الحصول على أعمال التأمين)، وغيرها من السياسات المحاسبية التي طبقتها الشركة لإثبات عملياتها المالية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، المعيار 12).

❖ الإفصاحات الأخرى في القوائم المالية للشركة

إلى جانب ما سبق فإن، هناك العديد من الجوانب التي يتطلب تقديم إفصاحات بشأنها من أهمها:

1. الإفصاح عن أي قيود إشرافية استثنائية فرضتها أي من الجهات المشرفة على نشاط الشركة.
2. الإفصاح عن حجم موجوداتها المستثمرة.
3. الإفصاح عن صافي موجودات ومطلوبات الشركة بالعملة الأجنبية بحسب نوع العملة الأجنبية.
4. الإفصاح عن المبالغ ذات الأهمية النسبية القابلة للاسترداد والالتزامات المحتملة ذات الأهمية النسبية.
5. الإفصاح عن الارتباطات المالية ذات الأهمية النسبية، والأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.
6. الإفصاح عن المخصصات والاحتياطيات التي كونتها الشركة وأسس احتسابها.
7. الإفصاح عن التقديرات المحاسبية التي أجرتها الشركة.

هذا ولما كان التغيير في السياسات المحاسبية لها إثر على نتائج أعمال الشركة، لذلك يتعين الإفصاح عنها، حيث تفصح الشركة عن طبيعة وتأثير التغييرات في السياسة المحاسبية ومن خلال وصف التغيير وأسبابه، وأثر التغيير على فائض أو عجز حملة الوثائق وصافي دخل أو صافي خسارة أصحاب حقوق الملكية للفترة المالية الحالية والفترات المالية السابقة المعروضة لأغراض المقارنة وكذلك أثر التغيير على الفائض أو العجز المرحل لحملة الوثائق والأرباح في أول الفترة. كما يتم الإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية حيث يشتمل على وصف التغيير وأسبابه وأثر التغيير على فائض أو عجز حملة الوثائق وصافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المالية الحالية.

الفصل الرابع

واقع التأمين والتأمين التعاوني في فلسطين

نظرة على شركات العاملة في مجال التأمين التعاوني في فلسطين.

- ☒ مقدمة.
- ☒ تعريف التأمين لغة واصلاحا.
- ☒ تعريف التأمين التعاوني.
- ☒ المرجعية الإسلامية لتأمين التعاوني
- ☒ أسس التأمين التعاوني.
- ☒ نشأة التأمين التعاوني والتأمين التعاوني في عصرنا الحالي.
- ☒ ضوابط التأمين التعاوني الاسلامي.
- ☒ خصائص التأمين التعاوني.
- ☒ وظائف التأمين التعاوني.
- ☒ أنواع التأمين التعاوني.
- ☒ الفروق الجوهرية بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري.
- ☒ معوقات تواجه صناعة التأمين التعاوني.
- ☒ فوائد التأمين التعاوني.
- ☒ واقع التأمين في فلسطين.

مقدمة

يعتبر التعاون غريزة في مخلوقات الله حيث نجد مثلاً أسراب النمل تتعاون في دأب وصبر على أعمالها المتعددة والمتكررة، وكذلك جماعات النحل تتعاون في دقة تنسيق على القيام بواجباتها وتنظيم بيوتها وتعمير خلاياها، ولما كان الإنسان هو سيد الأحياء وأذكاه وأرقاها لقول الله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (سورة الإسراء الآية 70)، لذا كان لزاماً أن يكون تعاونه أوثق وأعمق، خاصة أن أسلوب التعاون هو دعامة من عقيدتنا حيث يقول الله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (سورة المائدة الآية 2).

إن الانسان معرض في مختلف جوانب حياته الى العديد من مخاطر، التي قد لا يستطيع مواجهتها وتحمل أعبائها بشكل فردي إذا تحققت، لذلك اتجهت المجتمعات الإنسانية منذ قديم الازل، بإيجاد صور للتعاون فيما بينها للحد من آثار هذه المخاطر، بحيث تحمل كل فرد جزءا من هذا الخطر، ولكن مع تعقد الحياة على مر العصور، ازدادت الحاجة الى تنظيم هذه الصور وازداد معها الحاجة الى التأمين. وأصبح هناك مؤسسات وشركات، التي تتحمل هذه المسؤولية عن الافراد، وأصبحت هناك أنظمة وقوانين تنظم طبيعة هذه العلاقات وتحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق لكل طرف مشارك في هذه العملية.

أن التأمين هو أحد الوسائل الحديثة الكبرى المهمة الداخلة في منظومة التنظيم الاقتصادي والمالي والاجتماعي والعلمي، حتى أصبح يمتلك دور متعاضداً في سائر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بل اصبحت صناعة التأمين تضاهي الاتجاهات المصرفية، إن لم تزداد في الأهمية على الاعمال المصرفية (الندوي، 2012، ص 20)

ولما للتأمين من أهمية في الحياة الاقتصادية للمجتمع فقد أخضع علماء المسلمين صورة التأمين المستوردة من الغرب للبحث والتدقيق الفقهي بغرض التوصل لصورة مثلى لعقد تأمين لا تشوبه شائبة الربا أو الغرر، وقد أثمرت هذه الجهود الفقهية نظام التأمين التعاوني الاسلامي الذي يعتبر كبديل للتأمين التقليدي (بن علي، معمر، 2011، ص 33).

سوف يتم إلقاء الضوء في هذا الفصل على التأمين والتأمين التعاوني والموضوعات المتعلقة به، وواقع التأمين في فلسطين وشركات العاملة في مجال التأمين التعاوني في فلسطين.

تعريف التأمين:

تقوم فكرة التأمين بشكل عام على أساس توزيع الأضرار الناجمة عن وقع خطر معين قد يلحق بشخص او مجموعة من الاشخاص المتضامنين، فهنا يبرز مفهوم التأمين من تحقيق مبدأ المشاركة والتعاون وتكافل في تحمل هذا الخطر بدل من ترك من حل به هذا الخطر تحمل عواقبه لوحده.

يقوم مفهوم التأمين على عدة تعريفات يمكن تقسيمه الى قسمين:

❖ التأمين لغة:

التأمين مشتق من كلمة أمن، والتي تدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأصل أن يستعمل في سكون القلب (المصباح المنير للفيومي ج 1 ص 42)

ويقال أمن أمناً وأماناً وأمانة وأمنة: اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمين، ويقال لك الأمان: أي قد أمنتك، وأمن البلد: اطمأن فيه أهله، وأمن الشر: منه سلم، وأمن فلاناً على كذا: وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أميناً عليه (المعجم الوسيط ج 1 ص 27).

❖ التأمين اصطلاحاً:

التأمين اصطلاحاً له عدة تعريفات منها:

عرفه عليان بأنه "عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بأن يعرض شخصاً آخر يسمى المؤمن له عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير مقابل مبلغ من النقود وهو القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه الى المؤمن" (عليان، 1996، ص 17)

فقد عرفه الزحيلي "بأنه تعاون منظم تنظيمياً دقيقاً بين عدد من الناس، معرضين لخطر واحد، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلاقون بها أضراراً جسيمة تحيق بمن نزل الخطر به منهم" (الزحيلي، 2004، ص 129)

اما العجلان فقد عرفه إن اصطلاح عقد التأمين ابتكره شراح القانون للنص على نوع من التعامل الحديث والذي تصدره شركات التأمين في صورة صكوك، ولقد عُرف عقد التأمين بأنه:

"عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" (العجلان، 2011، ص65)

وعرفه المشرع الفلسطيني التأمين في قانون التأمين رقم (20) سنة 2005م بأنه "أي اتفاق أو تعهد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو اية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" (المجلس التشريعي الفلسطيني، موقع الكتروني)

من التعريفات السابقة يتضح من سياق المفهوم العام للتأمين انها تجتمع فيما بينها على ركائز وهو اتفاق مجموعة من الاشخاص او الافراد مع بعضهم البعض، أو بين مجموعة من الاشخاص وشركة التأمين بدفع مبلغ معين بقصد رفع الضرر الذي لحق او وقع بأحدهم أو تخفيف آثاره أو تعويض الشخص عما فقده، وذلك مقابل مبلغ من المال يلتزم بدفعه على شكل أقساط في أوقات معينة خلال الفترة حسب المخاطر ونوعها وظروفها وغير ذلك من الامور التي تحكم هذا العقد بين الاطراف المتعاقد عليه.

تعريف التأمين التعاوني:

أن التأمين نظام بطبيعته نظام اجتماعي قوامه التكافل والتعاون على تحمل المخاطر بين أفراد الجماعة الواحدة وقد ظهرت صور مختلفة للتكافل والتعاون في المجتمعات العربية المسلمة حيث وجد ما يعزز ويؤكد ما حثت اليه الشريعة الإسلامية السمحاء من التعاون والحث عليه في كل ما فيه خير وبر مصداقاً لقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (المائدة من الآية 2). والذي يجمع عليه علماء المسلمين، وقد وضعوا له تعريفات وعناصر لكي يرفعوا الحرج عن المسمين.

مفهوم التأمين التعاوني:

فقد وردت عدة مفاهيم متعددة، نعرض بعض المفاهيم التي وضعها الخبراء في هذا المجال وذلك على النحو التالي:

قد أوردت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذا السياق أن التأمين التكافلي هو تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن له (المستأمن) اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطيات يوزع على (المستأمنين) حملة الوثائق. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، 2001)

وقد عرفه حسان بانه عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون "هيئة المشتركين" يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين يسمى "القسط" أو "الاشتراك" تحدده وثيقة التأمين أو "عقد الاشتراك" وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضارباً أو مبلغاً معلوماً باعتبارها وكيلاً أو هما معاً. (حسان، 2004، ص3)

وكذلك عرفه ترك بأنه هو عبارة عن "انضمام شخص طبيعي أو معنوي إلى اتفاق تعاوني منظمّ تنظيماً دقيقاً بين أفراد معرضين لخطر ما يتم فيه التعهد بدفع اشتراكات دورية - بنية التكافل والمواساة - وفق جدول متفق عليه لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم في حالات معينة محتمل حدوثها في المستقبل"، ويؤكد أن التأمين التعاوني يختلف عن التأمين التقليدي، الذي يحتوي على عناصر غير مشروعة ضمن عقد التأمين كالاستغلال والربا والغرر وأكل أموال الناس بالباطل التي بدورها تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعتبر نظم التأمين التعاوني الإسلامي دعماً للحركة التعاونية. (ترك، 2010)

كما أيضاً عرفه المجاهد بأنه "اشتراك مجموعة من الناس بمبالغ بغير قصد الربح على جهة التبرع تخصص لتعويض من يصيبهم الضرر منهم، فإن عجزت الأقساط عن التعويض دفع الأعضاء أقساط إضافية لتغطية العجز، وإن زادت للأعضاء حق استرداد الزيادة" (المجاهد، 2013، ص121)

يتضح من المفاهيم السابقة أن عقود التأمين التعاوني هي عقود اختيارية على سبيل التبرع، وأن المشترك الذي يدفع اشتراك لجماعة يشتركون باقتسام المخاطر يدخل في تلك الجماعة ويستحق من الاشتراكات إذا حلت به مصيبة أو كارثة، كما يمكن اعتبار التأمين التعاوني بيت مال مصغر لمجموعة من الأفراد ترعى بعض جوانب التكافل الاجتماعي الأكثر ضرورة عندهم لا يهدف إلى تحقيق الربح، كما لا يهدف إلى تحقيق الغنى لأفراده، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم.

ويتبين أيضاً أن المشترك له الحق أن تدفع له الشركة ما يعوضه عن الخسارة التي أصابته بسبب طارئ، وإذا حصل عجز في أقساط المشتركين عن التعويض دفع الأعضاء أقساطاً إضافية ولو زاد المال فلأعضاء حق استرداد الزيادة.

المرجعية الإسلامية لتأمين التعاوني:

أن التعاون لا بد أن يرتكز على قيم المجتمع وثقافته المتميزة، وثقافة مجتمعاتنا العربية مستمدة من الإسلام وقيمه العالية، ومن ثم فإن الاعتماد في برامج التوعية للتعاون على قيم الإسلام وأحكامه سيؤدي بالتأكيد إلى نجاح هذه القيم ومساندتها في التطبيق ومن جانب آخر يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يقدم للحركة التعاونية أفكاراً مفيدة وخصوصاً ما يتعلق بالتمويل والتأمين التعاوني.

فكرة التعاون تمثل قيمة عالية حض عليها الإسلام في قوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب) (سورة المائدة:2)

وقد أوجب الإسلام التعاون على المجتمع في شكله الفردي والجماعي التلقائي إلى جانب التعاون المؤسسي المنظم والتعاون يقوم على مبادئ عدة تجد أساسها في الإسلام فبجانب المساعدة الذاتية المتبادلة توجد مبادئ أخرى منها: (عمر ، 2010، ص30).

1. تجميع القوى المتناثرة للمتعاونين وحشدتها في كيان واحد وهذا مبدأ إسلامي يقول الله - عز وجل -: (اعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) (سورة آل عمران، آية 103)
2. المسؤولية التضامنية لأعضاء الجمعية التعاونية، وهذا أصل إسلامي يقول ربنا سبحانه وتعالى: {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض} (سورة التوبة، آية 71) وصح عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم في تصوير ذلك في حق المسلمين (المسلمون يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم)
3. الإدارة الذاتية: وذلك يقوم على أساس أن كل شخص أياً كان موقعه التعاوني تقع عليه مسؤولية ما وهذا ما يؤكد ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته).

فشركات التامين التعاونية ليست مجرد بنك أو مؤسسة تمويلية وإنما بيت رعاية للأعضاء في كل الجوانب بما يؤدي إلى الهدف الاستراتيجي وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية النفسية وقد أنشئت الحركة التعاونية من أجل هدف رئيس هو إيجاد روابط إنسانية بين أفراد المجتمع بما يعمل على التماسك الاجتماعي وتنمية الكفاءة من خلال الإدارة الذاتية.

نشأت التامين التعاوني:

أن التامين أول ما بدأ تعاونياً، وقد نشأ مع نشأة الإنسان ذاته في صورة بسيطة، إما فردياً لدوافع إنسانية أو فطرية كالسخاء، وحب الخير والرغبة في الثواب الأخروي، أو عائلياً بين أفراد الأسرة أو القبيلة، أو جماعياً بين مجموعة من الأفراد المعرضين لمخاطر مشتركة نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية، ثم تطور هذا التعاون بنوع من التنظيم في صورة جمعيات تأمين تعاونية يدفع أعضاؤها اشتراكات معينة، ومن حصيلة هذه الاشتراكات تتحمل الجمعية أعباء الأضرار التي تقع على أحد أعضائها أو ماله. (الزرقا، 1994، ص 127)

أن التامين التعاوني بهيئته البسيطة دعت إليه الحاجة كصوره من صور التعاون على الخير، وهو أقدم أنواع التأمين على الإطلاق. وهو أقرب أنواع التأمين لفكره التعاون. وذكرت الدراسات الخاصة بالتأمين أن أقدم صورته له كانت قد ظهرت في القرن العاشر قبل الميلاد حيث

صدر أول نظام يتعلق بالخسارة العامة في رودس عام 916 قبل الميلاد، وقد قضى بتوزيع الضرر الناشئ عن إلقاء جزء من شحنة السفينة في البحر لتخفيف حمولتها على أصحاب البضائع المشحونة في تلك السفينة. (ملحم، 2000، ص 66)

ومن أقدم صور التأمين التعاوني عند العرب قبل الإسلام ما ذكره ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورته من صورته المتعددة ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة (أي يهلك أو يموت) من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة وذلك بأن يدفع كل عضو نصيباً بنسبة ما حققه من أرباح أو بنسبة رأسماله في الرحلة حسب الأحوال، كما كانوا يتفقون أيضاً على تعويض من تبور تجارته (أي تكسد أو تهلك) منهم نتيجة نفوق جملة بالطريقة السابقة نفسها. (الزرقا، 1994، ص 128)

ومن أشكال التأمين التعاوني القديمة أيضاً ما كانت تفعله مجموعات التجار الذين كانوا يستوردون أو يصدرون من وراء البحار حيث كانوا يتفقون فيما بينهم على إنشاء جمعية تعاونية أو عقد اتفاقه يترتب عليها أن يقوم الأعضاء بتعويض من تصيبه خسارة أو نقص في رأس ماله، وقد دفعهم على ذلك ما كانوا يتعرضون إليه من الأخطار التي قد تصيب رؤوس أموالهم ودخولهم في أي مرحلة من مراحل انتقال سلعهم، فكان كل عضو منهم يطلب الضمان من مجموعه الأعضاء وهو في الوقت نفسه يضمن معهم لغيره من أعضاء المجموعة أخطارهم. (ملحم، 2000، ص 68)

فأفراد الجماعة المشتركون في هذا التأمين يتبادلون التأمين على أخطار بعضهم بعضاً. وقد تطور العمل بالتأمين التعاوني إلى مستوى متقدم أسست على أساسه شركات التأمين الإسلامية حيث تعمل على إدارة التأمين التعاوني فيه شركات متخصصة وبصورة تعاقدية تنشئ التزامات متبادلة بين الشركة والمتعاقدين معها. (القره داغي، 2008، ص 55)

يتضح أن التأمين في صورته التعاونية من ضروريات الإنسان منذ القدم وتطور حتى أخذ أشكالاً عديدة، حتى وصل إلى إطار جديد قائم على المشاركة والتعاون بين كافة الأطراف المشاركة في هذا النظام تحت مسمى شركات التأمين التعاوني.

التأمين التعاوني في عصرنا الحالي:

بدأ التأمين الاسلامي في الثلث الأخير من القرن الماضي وتحديدا في سنة 1979م وكانت البداية في السودان، أي انه مضى على العمل في التأمين الاسلامي حوالي ثلاثة عقود، تطور من خلالها هذا التأمين من جميع النواحي (موالي خليل، 2011):

عدد الشركات: من شركتين في عام 1979م الى 173 شركة حتى نهاية عام 2008م.

أقساط التأمين (الاشتراكات): بلغت حتى نهاية 2007م حوالي ثلاثة ونصف بليون دولار.

الانتشار: من دولتين عام 1979 الى 33 دولة في العالم حتى عام 2009.

عدد الموظفين: لا يقل عن سبعة آلاف موظف حتى عام 2009م.

أول تطبيق لعقود التأمين الإسلامي من خلال بنك فيصل الإسلامي بالسودان عام 1979م، ولكنه اعتبر أن بدء التطبيق الفعلي بعد صدور فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي وتوالي إنشاء ثلاثة مجموعات مالية (بنك فيصل الإسلامي - مجموعة دلة البركة - دار المال الإسلامي) لشركات تأمين تكافلية ثم انتقال الفكرة إلى دولة ماليزيا التي أعادت صياغة الفكرة ونشرتها وصدرتها على مستوى العالم.

المبررات لوجود التأمين التعاوني منها ما يلي:

وجود قطاع كبير من الناس يتخرجون من التعامل مع شركات التأمين التجارية مع حاجتهم

للتأمين (ترك، 2010، ص135):

1. حاجة المؤسسات الإسلامية إلى تغطية تأمينية على أساس التأمين الإسلامي.
2. توافر فرص عمل لمن يريد أن يعمل في مجالات غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
3. يعد التأمين وسيلة للتخطيط المالي والمستقبلي السعيد وكذلك لحالات الشيخوخة والعلاج والتعليم وغيرها من الأحداث المهمة.

4. يعد التأمين التكافلي وبخاصة الذي يغطي الأخطار الشخصية مورداً لتوفير رأس المال للنظام الاقتصادي على المدى الطويل.

أسس التأمين التعاوني (الندوي, 2012):

من المعلوم أن مبدأ أو فكرة التأمين التعاوني بين مجموعه من الافراد ضمن خيمة تنظيم اجتماعي فيما بينها تقوم على تحقيق مبدأ التكافل الجماعي بينهم عندما تحدث لأحد أعضاء التنظيم مصيبة أو كارثة, أو أن يصل أحد الأعضاء إلى سن التقاعد, حيث يكون ير قادر على العمل وتحقيق الكسب الذي يكفيه مؤنة المعيشة الكريمة ا, إذ أن هذا المبدأ يعتبر البديل والخيار الأمثل في الحياة المتوازنة مادياً وروحياً لكونه الضمانة الصحيحة في النوايا والأعمال من ناحية, ولكون المبدأ من ناحية أخرى في حالة تصادم وتقاطع مع نظام التأمين التجاري, فالتعاون المكون للتأمين التعاوني ليس بتبرع محض ولا معاوضة محضة, بل له معنى مستقل أساسه التعاون والاشتراك في درء آثار المخاطر, وخاصة وأن شركة التأمين التعاوني الإسلامي وظيفتها إدارة الأموال وليس الضمان, كما هو الحال في شركة التأمين التجاري.

وأما عن أهم الاسس التي يقوم عليها التأمين الإسلامي فهي:

1. التعاون والتضامن في تحمل المسؤولية في شركة التأمين التعاوني وإدارتها المتوازنة عند نزول الكوارث والمصائب، وذلك بنية التبرع وروح الأخوة والمحبة.

2. الاستثمار الشرعي لأموال المشتركين وحصول على المشتركين على العائد المتحقق في شركة التأمين التعاوني.

3. خلو التأمين التعاوني من الربا بأنواعه وأشكاله، وكذلك خلوه من الضرر والجهالة والمقامرة والمراهنة واستغلال اموال الناس بغير فائدة لصحابها الشرعيين.

4. الرقابة الشرعية: حيث تخضع معاملات شركات التأمين التعاوني للرقابة للاطمئنان من انها وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

5. تعتبر الأسس السابقة بمثابة القواعد الملزمة للعمل في شركة التأمين التعاوني، وهي الضوابط الحاكمة لكل معاملات التأمين التعاوني، وعلى أساسها يقيم أداء القائمين على أمرها وأموال المشتركين في التكافل الجماعي (الندوي، 2012).

ضوابط التأمين التعاوني (الزحيلي، 2004):

1. أن تراعى في النظام الأساسي وأعمال الصندوق قواعد الشريعة العامة بإشراف هيئة رقابة شرعية.
2. الاستعانة بالوسائل الفنية كالحسابات والإحصائيات لتحديد الاشتراكات أو الأقساط ومبلغ التعويض، ما دام ذلك لا يخالف الشرع، ولا يتعارض مع أحكامه.
3. أن يكون نظام التأمين تعاونياً، بأن تكون الغاية الأساسية لجميع أطرافه هي التعاون، سواء عن طريق التبرع أو القرض الحسن، وذلك لترميم المخاطر التي يتعرض لها الأعضاء، مع النص ذلك في العقد.
4. أن يشترك جميع المشتركين والمؤسسين في إدارة الصندوق.
5. يجوز دفع أجرة لمن يعهد إليه إدارة الصندوق، أو مسك حساباته، أو القيام بأحد أعماله كاستثمار بعض الأموال وغيرها.
6. يجوز الاستثمار أموال الصندوق بطرق مشروعة، ويرصد الربح لدعم الغاية الأساسية من الصندوق، فتضم الأرباح إلى رأس المال، ولا يوزع على المساهمين وحدهم، ويكمن تخصيص نسبة من الأرباح للمؤسسين مقابل أعمال الإدارة.
7. يجوز قبول الهبات والتبرعات لدعم الغاية الأساسية من الصندوق.
8. إذا انتهت مدة الاتفاق في العقود، ولم تقع حوادث، تعاد الاشتراكات أو الأقساط مع أرباحها إلى الأعضاء، ويجوز الاتفاق على التبرع بها لجهة خيرية.
9. يتحمل جميع الأعضاء المشتركين العجز في الصندوق بنسبة أموالهم، ويمكن معالجة ذلك بتكون احتياطي من فائض الاشتراكات (الزحيلي، 2004).

خصائص التأمين التعاوني وتميزه:

التأمين التعاوني اتفاق بين المشتركين فيه على جبر المصائب، وما زاد عن ذلك يرجع إليهم، وما ظهر عن عجز تعين عليهم سداده من أموالهم كلٌ بقدر نسبة اشتراكه.

ويتميز التأمين التعاوني بما يأتي: (زعتري, 2009).

1. جمع العضو بين صفتي المؤمن والمؤمن له، ويقوم أعضاء هذا الصندوق بدفع اشتراكات أو دفعات مقدماً، وتكون قابلة للتغيير بحسب الخسائر المتحققة.
2. انخفاض تكلفة الأقساط للأعضاء مقارنة باشتراكات وأقساط التأمين غير التبادلي، الذي يحوي على مصروفات الإدارة والتي غالباً ما تكون مرتفعة.
3. قابلية الاشتراك للتغيير، فإذا زادت التعويضات المطلوبة عن الاشتراك المجتمعة أمكن مطالبة الأعضاء بدفعات تكميلية لتغطية التعويضات.
4. وإذا نقصت التعويضات المستحقة بنسبة الناقص من الاشتراكات، عندها تقوم مسؤولية تضامنية بين المشتركين بحيث يتحمل الموسر منهم نصيب المعسر. ونظراً لخطورة هذه الخاصية التي قد تدفع الأفراد إلى عدم الإقبال على هذا النوع من التأمين، فإن هيئات المشتركين لجأت إلى تحديد حد أقصى لا يتجاوز مسؤولية العضو.
5. المشاركة في الخسارة: ذلك لأن مبدأ التأمين التعاوني قائم على التكافل، فهو تضامن في السراء والضراء.
6. وجوب فصل أموال حملة الأسهم عن أموال المشتركين حملة العقود (الوثائق).
7. وجود هيئة رقابية شرعية تشترك مع الفنيين في الشركة في عملية وضع نماذج ووثائق التأمين، وتراجع عمليات الشركة التأمينية والاستثمارية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
8. مساهمة المشتركين في مجلس إدارة الشركة، ليشعروا بالتعاون المتبادل ويمكنهم من رعاية مصالحهم في الشركة.

وظائف التأمين التعاوني:

أن وظائف التأمين التعاوني ما هي إلا الثمار الإيجابية التي يحققها هذا النوع من التأمين على الصعيد الفردي والجماعي وهي كالآتي:

1. تحقيق الأمان للمستأمنين: حيث إن التأمين التعاوني يجعل الفرد مطمئناً في ممارسة أعماله حيث أنه إذا تحقق الخطر فإن آثاره سوف تتوزع على جميع المستأمنين وبذلك تمكن الفرد من ترميم أثر الأضرار والخسار التي وقعت عليه.

2. المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وازدهاره، حيث يساهم في دعم عجلة الاقتصاد من خلال استثمار أموال المستأمنين بالطرق المشروعة، وترميم آثار المخاطر، وإيجاد فرص العمل المتعمدة والمساهمة في الحد من البطالة، والمحافظة على أموال التأمين ومدخراته في البلد الذي تعمل به شركات التأمين الإسلامي.

3. استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي، حيث إن شركات التأمين التعاوني تعتبر ركناً من أركان الاقتصاد الإسلامي وحلقة من حلقاته بجانب المؤسسات المالية الأخرى الإسلامية كالمصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية بحيث تصبح العلاقة بين هذه المؤسسات المالية علاقة تكاملية لن نجاح كل مؤسسة يتطلب دعم بقية المؤسسات الأخرى.

4. المساهمة في تفعيل فقه المعاملات، حيث إن شركات التأمين التعاوني الإسلامية تعد مظهراً من مظاهر صلاحية الشريعة الإسلامية الغراء لكل زمان

5. تحقيق الكسب الحلال، حيث أن التأمين التعاوني يعتبر سبيلاً مشروعاً للكسب الحلال. (ملحم،

(2012)

أنواع التأمين التعاوني

إن التأمين بدأ تعاونياً بشكل بسيط ثم بدأ يتطور حتى استقر على شكله الحالي بصورة المختلفة. ويشهد الواقع الحالي لعقد التأمين أنواعاً عديدة، وصوراً مختلفة لهذا العقد، ومن ثم ظهرت تقسيمات له باعتبار عدة.

التقسيم الأول باعتبار طبيعة التأمين: (العازمي، 2009).

1. التأمين البحري: هو التأمين على السفن والمراكب والبضائع التي تنقل عن طريق البحر أو النهر.
2. التأمين الجوي: هو التأمين لتغطية أخطار النقل الجوي التي تتعرض لها الطائرة، أو حمولتها من الأشخاص والبضائع.
3. التأمين البري: هو التأمين لتغطية الأخطار التي لا تدخل في نطاق التأمين البحري والجوي.

التقسيم الثاني باعتبار غرض التأمين:

1. التأمين على الأشخاص.
2. التأمين من الأضرار: هو التأمين الذي يكون غرضه تعويض المستأمن عما يلحق به من ضرر عند تحقق الخطر المؤمن منه، حيث لا ينظر فيه إلا إلى مقدار الضرر الحادث فعلاً، على عكس التأمين على الأشخاص حيث يدفع مبلغ التأمين المتفق عليه عند تحقق الخطر دون النظر إلى حدوث الضرر أو مقداره.

التقسيم الثالث باعتبار المصلحة فيه:

1. التأمين الخاص (بالفرد أو المؤسسة): يهدف المستأمن منه إلى حماية مصلحته الخاصة ولذلك فهو اختياري من حيث المبدأ. إلا في بعض حالات. يقوم به الفرد احتياطاً لمستقبله ولذلك يتحمل وحده أقساط التأمين.

2. التأمين الاجتماعي يستهدف إلى حماية مصلحة عامة مثل الطبقة العاملة، ولذلك تساهم الدولة مع أصحاب الأعمال، والعمال في حمايتهم من أخطار المهنة، وتجبرهم الدولة على هذا التأمين، وتقوم به، وتحمل أي زيادة في الأعباء، كما أن العامل لا ينفرد وحده بدفع أقساط التأمين، بل يشترك معه في ذلك الدولة وصاحب العمل.

وللتأمين الاجتماعي أنواع وهي: (داغي, 2009)

1. نظام التقاعد: وهو أن تجعل الدولة للموظف راتباً عند بلوغه سنأ معينة أو بعد قضائه في الوظيفة مدة معينة مقابل اقتطاع جزء من راتبه الشهري.
2. الضمان الاجتماعي: وهو أن تجعل الدولة أو من ينوب عنها للموظف تعويضات في حالة الإصابة بالمرض أو العجز أو الشيخوخة مقابل اقتطاع جزء من راتبه الشهري.
3. التأمين الصحي: وهو أن تتكفل الدولة بتقديم العلاج اللازم للموظف المريض مقابل قسط شهري يدفعه.

أوجه الاختلاف بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري:

هناك العديد في أوجه الخلاف بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري تعود إلى طبيعة كل منهما والعلاقة التي تنشأ مع الغير، وفيما يلي أهم أوجه تلك الاختلافات:

❖ من حيث أطراف العقد

يكون أطراف العقد في عمليات التأمين التكافلي هما كل من المستأمن وشركة التأمين بوصفها وكيلأ عن المستأمن، فيتمثل دور شركة التأمين بتنظيم وترتيب وإدارة التعاقد بين المستأمنين أنفسهم وإدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين المتحققة في صندوق التأمين التكافلي بأسلوب شرعي على أساس الوكالة باجر معلوم، والأقساط التي تستوفي من المستأمنين تكون ملكأ لهم. (صباغ، 2010، ص15).

❖ من حيث المرجعية النهائية

تتمثل المرجعية النهائية لجميع الأنشطة والعمليات التي تجري في شركات التأمين التعاوني في أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك يشمل عمليات التأمين وإعادة التأمين والاستثمار والتعويضات وقواعد احتساب الفوائد التأمينية وتوزيعها وغيرها من المعاملات. في حين أن المرجعية النهائية لشركات التأمين التجاري (التقليدي) تخضع إلى التشريعات والأعراف الخاصة بالتأمين في كل دولة، والتي هي بطبيعة الحال ذات أصل تقليدي تجاري محض ينسجم مع فلسفة المدرسة الرأسمالية في العمل التجاري بصفة عامة (الخليفي، 2009، ص11).

❖ من حيث التعويض

عند حدوث ضرر لأي من المستأمنين تتم عملية التعويض وفقاً لنظام التأمين التعاوني ويصرف التعويض من مجموع الأقساط المتاحة بصندوق حملة الوثائق فإذا لم تكن الأقساط كافية في الوفاء بالتعويضات طلب من الأعضاء زيادة الاشتراكات للوفاء بالتعويض لم يقع التعويض، إذ ليس هناك التزام تعاقدى بالتعويض. أما التأمين التجاري (التقليدي) فهناك التزام بالتعويض مقابل أقساط التأمين. ويترتب على هذا الالتزام تحمل الشركة لمخاطرة الأصل المؤمن عليه دون سائر المستأمنين. لذا كان الهدف من العقد هو المعاوضة، ولكن هذه المعاوضة لا تسمح بريح الطرفين، بل إن ربحت الشركة خسر المستأمن وإن ربح المستأمن خسرت الشركة. فهي معاوضة تتضمن ربح أحد الطرفين مقابل خسارة الآخر (العازمي، 2009، ص24).

❖ من حيث طبيعة العقد

إن العقد بين المشتركين في شركات التأمين التعاوني عقد تبرع وتكافل لا يقصد به الربح ابتداءً، وإنما هو العقد بين المشتركين والمساهمين عقد مضاربة. بينما العقد في شركات التأمين التجاري فهو عقد معاوضة بين المشترك والشركة (المساهمين) بقصد الربح، وفي الوقت الذي يشتمل فيه العقد في التأمين التجاري (التقليدي) على الربا والغرر والجهالة فإن التأمين التعاوني لا يوجد فيه شيء من ذلك. وعلى فرض وجود الغرر والجهالة، فلا يؤثر فيه جهالة أو غرر لأن عقود التبرعات تجوز حتى مع الجهالة والغرر (ملحم، 2000، ص112).

❖ من حيث العلاقات المالية

يقوم الهيكل المالي لشركة التأمين التعاوني على قسمين مختلفين من الحسابات هما: حساب المساهمين (حملة الأسهم) ويمثل نظامياً رأس مال الشركة، وحساب المشتركين المؤمن عليهم (حملة الوثائق) ويمثل نظامياً صندوق التأمين التكافلي، وقد يعبر عنهم بصندوق المساهمين وصندوق المشتركين. بينما في شركات التأمين التجاري (التقليدي) فإنه لا يوجد فرق بين أموال اشتراكات التأمين وأموال المساهمين كلٌّ في صندوق واحد (داغي، 2009، ص21).

❖ من حيث حرص حامل الوثيقة

حامل الوثيقة في التأمين التعاوني حريص على عدم وقوع الحوادث لأن آثار عدم وقوعها أو التقليل منها تعود عليه من حيث استرجاع الفائض وتوزيعه عليه وعلى باقي المستأمنين أما المستأمن في شركات التأمين التجاري (التقليدي) فلا يهمله ذلك لأنه دفع القسط، ولن يرجع إليه شيء سواء صدر منه حادث أم لا (داغي، 2009، ص22).

❖ من حيث هدف التأمين

يهدف التأمين التكافلي إلى تحقيق التعاون فيما بين المشتركين، فليس غرض الشركة تحقيق أي ربح من التأمين نفسه، لأن الأقساط لا تدخل في ملكيتها أبداً، ولا تستفيد مما يتبقى منها مهما بلغ، لأن الأقساط تبقى خاصة بحساب التأمين وما تبقى فهو له، وليس للشركة، ولذلك لا تتبالغ في الأقساط، لأنها لا تستفيد منها. لكن الهدف من التأمين التجاري هو الاسترباح من التأمين نفسه، وتحقيق الربح من عمليات التأمين، بحيث إذا زادت أقساط التأمين عن المصاريف والتعويضات فإن هذه الزيادة تبقى للشركة وتعتبرها ربحاً، ولذلك كلما زادت في تقدير الأقساط كانت لمصلحتها (داغي، 2009، ص25).

❖ من حيث عوائد استثمار الأقساط

إن عوائد النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها إدارة شركات التأمين التعاوني والخاصة بصندوق المشتركين تعود إلى حساب التأمين بعد استقطاع حصة الشركة كمضارب، بينما أي

عوائد تحققها شركة التأمين التجاري (التقليدي) تعود للشركة التجارية فقط (قنطجى، 2008 ص32).

❖ من حيث الفائض التأميني والربح التأميني

إن ما يسمى بالفائض في التأمين الإسلامي ليس له اسم ولا حقيقة في التأمين التجاري، والفائض هو الفرق المتبقي من الأقساط وعوائدها بعد التعويضات والمصاريف والمخصصات، حيث يصرف كله، أو بعضه على المشتركين (حملة الوثائق)، وما يسمى بالفائض في التأمين الإسلامي الذي ملك لحساب التأمين ويصرف للمشاركين، يسمى في التأمين التجاري ربحاً تأمينياً وإيراداً يعتبر ملكاً خاصاً للشركة، ويدخل ضمن أرباحها (داغي، 2009، ص25).

❖ من حيث الاحتياطات

يوجد حسابان منفصلان للاحتياطات والمخصصات في التأمين التعاوني أحدها خاص بحملة الوثائق والآخر خاص بالمساهمين، فإن أخذت هذه الاحتياطات والمخصصات من أموال المساهمين فهي لهم، وإن أخذت من حملة الوثائق فهي لصالحهم، وذلك خلافاً للاحتياطات والمخصصات في التأمين التجاري حيث لا يوجد فصل بينها لأنها جميعاً لصالح المساهمين (قنطجى، 2008، ص34).

❖ من حيث الربح

من المعلوم أن التأمين التعاوني لا يهدف إلى تحقيق أرباح حيث يعاد توزيع الفائض التأميني بعد خصم الاحتياطات الواجبة على المشتركين في حين أن التأمين التجاري يعود صافي ربحه إلى المؤسسين المساهمين (داغي، 2009، ص26).

❖ من حيث مكونات الذمة المالية

رأس المال في التأمين التعاوني الإسلامي هو عبارة عن حسابين وذمتين ماليتين مستقلتين هما: الأول ذمة الشركة المساهمين التي تتكون من رأس المال المدفوع وعوائده المشروعة إضافة إلى المخصصات والاحتياطات التي تؤخذ من عوائد أموال المساهمين فقط. والأجرة التي تحصل

عليها الشركة في مقابل إدارتها لحساب التأمين إذا كانت الوكالة بأجر، وإذا لم تكن بأجر فتنحصر الشركة على نسبة من الربح المحقق عن طريق عقد المضاربة بين الشركة وحساب التأمين.

والثاني الذمة المالية لحساب التأمين التي تتكون من أقساط التأمين وعوائدها وأرباحها من الاستثمارات والاحتياطيات والمخصصات الفنية التي أخذت من حساب التأمين. بينما تكون الذمة المالية في التأمين التجاري مكونة من حساب واحد ويشتمل رأس المال المدفوع وعوائد رأس المال وفوائده والأرباح التأمينية المتبقية بعد خصم التعويضات. وهذه الذمة المالية هي المسئولة عن كل التزامات الشركة سواء أكانت تخص النشاط التأميني أم غيرة من المصاريف والتعويضات (داغي 2009، ص 27).

❖ من حيث عجز حساب المشتركين

عند وقوع عجز في حساب المشتركين فإن مجموعة المشتركين في التأمين التعاوني يتحملون هذا العجز عن طريق الأقساط المستقبلية، أو عن طريق تكوين احتياطيات أو عن طريق القرض الحسن من حساب المساهمين. أما التأمين التجاري فيتحمله مساهمو الشركة وحدهم. (قنطجني، 2008، ص 36)

معوقات صناعة التأمين التعاوني:

يواجه النمو المتسارع لصناعة التأمين التعاوني مجموعة من التحديات والمعوقات التي من أبرزها ما يأتي (قوادري، ونعاس، 2012، ص 6):

1. المنافسة مع شركات التأمين التجاري.
2. عدم وجود شركات إعادة التأمين التعاوني بشكل كاف.
3. ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية.
4. قلة آليات استثمار أموال التأمين التعاوني.
5. ضعف ثقافة التأمين التعاوني.
6. قلة الكوادر المؤهل للعمل في مجال التأمين التعاوني وضعف تأهيلها.
7. مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية.

واقع التأمين في فلسطين

يعتبر التأمين من أهم قطاعات الخدمات في فلسطين حتى أصبح يطلق عليه بـ"صناعة التأمين" فالتأمين مشتق من كلمة الأمن أي طمأنينة النفس يعطي للمؤمن له راحة بال اتجاه الخطر المؤمن ضده فهو تحويل عبء الخطر بخسارة قليلة مؤكدة وهي قسط التأمين مقابل خسارة كبيرة غير مؤكدة، كما أن التأمين في الأصل هو تعاون وتكافل بين مجموعة معينة معرضة لنفس الخطر وهذا ما يجهله الكثيرون من المتعاملين مع شركات التأمين، كما أن التأمين مصدر من مصادر تكوين رؤوس أموال إذ تعتبر وظيفة الاستثمار من بين وظائف شركات التأمين، كما أنه يقلل من ظاهرة التضخم وهذا من خلال امتصاص السيولة بين أفراد المجتمع وبالتالي تخفيض ميولهم الاستهلاكي كما للتأمين فوائد اجتماعية كمحاربة البطالة والعجز والمرض والفقر الذي قد يلحق بالمؤمن لهم بالإضافة إلى أن التأمين يجعل كل شخص لا يتردد باتخاذ قرار استغلال أمواله واستثمارها(شيخ، 2010).

شهد قطاع التأمين في فلسطين تغيراً كبيراً خلال العقد الماضي الذي شهد ازدياد في أعداد شركات التأمين وحجم أعمالها ونشاطاتها، حيث بلغ إجمال عدد شركات التأمين العاملة في فلسطين احدى عشر شركة منها عشر شركات مدرجة بسوق رأس المال الفلسطينية، وواحدة غير مدرجة، وتعمل الشركات في المجالات التالية سبع شركات تعمل في جميع مجالات التأمين وشركة واحدة تعمل في مجال التأمين على الحياة وشركة واحدة تعمل في مجال تأمين الرهن العقاري وشركتان تعملان في مجال جميع انواع التأمين التعاوني.

نبذة عن قطاع التأمين في فلسطين:

باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية إشرافها على صناعة التأمين في فلسطين منذ 1993 وتوسع النطاق الجغرافي لمسؤوليتها عن قطاع التأمين عام 1994، وبموجب اتفاق نقل الصلاحيات، أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية هي الجهة المخولة قانوناً والمشرفة في مجال التأمين في فلسطين بما يشتمل على الترخيص للمؤمنين ولوكلاء التأمين والإشراف على نشاطهم، وحافظت القوانين الفلسطينية على نظام تعويض إلزامي مطلق لضحايا حوادث الطرق. وكانت تعمل

في البلاد شركات تأمين محلية وأجنبية، وأصبح عدد الشركات في العام 2008، 10 شركات تأمين تعمل في أنواع التأمين المختلفة، ولقد عانى قطاع التأمين الفلسطيني من غياب التشريعات وآليات الإشراف والرقابة الحكومية لفترة طويلة، في ظل غياب قانون تأمين فلسطيني، وعانى من فوضى العمل وضعف الثقافة التأمينية، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال وأصبحت الجهة المخولة قانوناً لسنة 2004 في الإشراف والرقابة وتنظيم أعمال قطاع التأمين، وساعد إصدار المجلس التشريعي الفلسطيني لقانون التأمين في البدء بتنظيم قطاع التأمين، كما عملت الهيئة على إصدار التشريعات الثانوية، وبشرت العمل المنظم للنهوض بصناعة التأمين الفلسطينية، والتي تشكل حوالي 2% من الناتج القومي المحلي، وفي عام 2008 ورغم الانتكاسة التي لحقت بقطاع التأمين نتاج ضعف العمل في قطاع غزة، إلا أن قطاع التأمين قد حقق نمواً بلغ 28% عن العام 2007 (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، موقع الكتروني).

شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين:

1. شركة الملتزم للتأمين:

نبذة عن تأسيس الشركة:

هي شركة مساهمة عامة محدودة تأسست بموجب قانون الشركات الفلسطيني لسنة 1929م وتعديلاته بتاريخ 2008/8/17م، برأسمال مدفوع (\$8,000,000) ورخص لها بالعمل بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته رقم 83 لسنة 2008م. وتعمل الشركة في مجال أعمال التأمين والاستثمار في قطاع غزة (شركة الملتزم للتأمين، موقع الكتروني).

الخدمات المقدمة:

1. الاستثمار بنظام المشاركة: يمكن أن تقوم الشركة بالتمويل على أساس المشاركة وفق الأساليب

التالية:

– المشاركة المستمرة، بحيث تدخل الشركة في تأسيس وإقامة بعض المؤسسات والمشاريع التنموية.

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك وذلك بدخول الشركة بصفة شريك ممول كلياً أو جزئياً في مشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر.
- المشاركة وفق نظام الحصص، ويقوم هذا النظام على أساس مشاركة المتعاقد فعلياً في المشروع بحيث يساهم بجزء من رأس مال المشروع وتساهم الشركة بالجزء الآخر.
- المشاركة بالاستثمار لمدة محددة، وذلك بحيث تقوم الشركة بتمويل المشروع واستغلاله لمدة محددة يتفق عليها في بداية التعاقد ومن ثم يؤول المشروع لأصحابه.

2. **الاستثمار بالتمويل بالمضاربة:** تقدم الشركة النقد اللازم - كلياً أو جزئياً- لتمويل عملية محددة يقوم بالعمل فيها شخص اخر وذلك على أساس المشاركة ربحاً أو خسارة حسب الآراء الفقهية المعتمدة.

3. **أعادة التمويل والاستثمار:** تقوم شركة بجميع أعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع على غير أساس الربا وترسم سياستها العاملة في التمويل بحسب نوعية الموارد المتاحة، مع المحافظة دائماً على السيولة النقدية الكافية حسب الأعراف والقواعد السليمة.

4. **الأعمال التأمينية غير الربوية:** تقوم الشركة بممارسة العمال التأمينية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المتبعة لدى شركات التأمين المرخصة وذلك باستثناء ما يتعارض منها مع التزام بالسير في تعاملها على غير أساس الربا.

وبذلك تمارس الشركة سواء لحسابها أو لحساب الغير في الدخل والخارج جميع أوجه النشاطات التأمينية المعروفة أو المستخدمة مما يمكن الشركة من أن تقوم بها في نطاق التزامها المقرر، ويدخل في نطاق هذا النشاط ما يلي: تأمين السيارات، تأمين الحريق، تأمين النقل البري، تأمين تعويضات العمال، التأمين الصحي.

2. شركة التكافل الفلسطينية:

نبذة عن تأسيس الشركة:

تأسست شركة التكافل الفلسطينية للتأمين كشركة مساهمة عامة في فلسطين، لممارسة جميع أنواع التأمين بتاريخ 2007/3/11م، وبأشرت الركة أعمالها بتاريخ 2008/2/17م ويبلغ رأسمال الشركة المدفوع (\$8,000,500) (هيئة سوق رأسمال الفلسطينية، موقع الكتروني).

الخدمات المقدمة:

تأمين المركبات، التأمين من أخطار النقل البحري والجوي والبري، التأمين من أخطار الحريق والأخطار التابعة له، تأمين النقود المحفوظة والمنقولة، التأمين من أخطار خيانة الأمانة، التأمين من أخطار الحوادث الشخصية، تأمين الجهات الزجاجية، التأمين من أخطار إصابات العمل، التأمين من أخطار المسؤولية المدنية (شركة التكافل الفلسطينية، موقع الكتروني).

الفصل الخامس

الطريقة والإجراءات

☒ المقدمة.

☒ منهج الدراسة.

☒ مجتمع الدراسة.

☒ عينة الدراسة.

☒ أداة الدراسة.

☒ خطوات بناء الإستبانة.

☒ صدق الإستبانة.

☒ ثبات الإستبانة.

☒ الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهج الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم الاعتماد على جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف من العاملين في شركتي التأمين التكافل وشركة الملتزم للتأمين التعاوني في الأقسام والإدارات المختلفة للعاملين في المبنى الرئيسي، وأيضا العاملين في الفروع الأخرى التابعة لها حيث تم اعتماد الحصر الشامل، وتم توزيع 60 استبانة، تم استرداد 44 استبانة، بنسبة 73.3%.

أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني "

تتكون إستبانة الدراسة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الديموغرافية عن المستجيب (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، القسم الذي يعمل به الموظف، المركز الوظيفي، المحافظة، طبيعة البرنامج المستخدم، قاعدة البيانات المستخدمة في الشركة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 25 فقرة، موزع على 4 مجالات:

المجال الأول: تتوفر خاصية الملائمة بما تتضمنه من (توفير القدرة التنبؤية - إمكانية التحقق - التوقيت المناسب) على المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الثاني: تتوفر خاصية الثقة بما تتضمنه من (الصدق في التمثيل - إمكانية التثبت - عدم التحيز) على المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الثالث: المعوقات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي الصادر عن نظم معلومات المحاسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الرابع: العلاقة بين حجم المؤسسة من (أيدي عاملة - رأس المال - حجم الإيرادات) وبين استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة لمخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني، ويتكون من (6) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (5.1):

جدول (5.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

صدق الاستبيان:

تم استخدام أسلوبيين من أساليب صدق الاستبيان.

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 6 متخصصين في مجال المحاسبة والتمويل والإحصاء بالإضافة إلى شركات التأمين وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية -انظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (5.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " خاصية الملائمة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " خاصية الملائمة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.671	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب.
2.	*0.000	.715	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة ويسر.
3.	*0.000	.766	النظام الحالي المطبق يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.
4.	*0.000	.776	تساعد المعلومات المقدمة كمخرجات للنظام المحاسبي في تأكيد وتصحيح التوقعات.
5.	*0.000	.640	يوفر النظام الحالي معلومات تساهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل، وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات.
6.	*0.000	.523	يراعي النظام الحالي المطبق التوافق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبي التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي.
7.	*0.000	.794	يوفر النظام الحالي معلومات إضافية تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية).

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " خاصية الثقة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط الميينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " خاصية الثقة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.606	توفر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة إمكانية إصدار تقارير مالية تتصف بعدم التحيز.
2.	*0.000	.616	توفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد إثباتها.
3.	*0.000	.549	يراعي نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن مخرجات النظام المحاسبي.
4.	*0.000	.597	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالموضوعية.
5.	*0.000	.669	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها.
6.	*0.000	.662	يتيح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يوضح جدول (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعوقات " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعوقات " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.688	ضعف كفاءة العاملين في قطاع التأمين التعاوني وعدم مواكبة التطورات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.
2.	*0.000	.769	مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.
3.	*0.000	.758	قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.
4.	*0.000	.752	ارتفاع تكلفة استخدام وتطوير الأنظمة الحالية لنظم المعلومات المحاسبية تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.
5.	*0.000	.802	عدم القناعة بأهمية توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية المستخرجة من هذه النظم تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.
6.	*0.000	.697	ضعف البرامج والتطبيقات المستخدمة تحد من توفر خصائص الجودة لمخرجات النظام المحاسبي.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (5.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.583	يغلب حجم الشركة دوراً في استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.
2.	*0.000	.733	توجد علاقة طردية بين عدد العاملين داخل الشركة واستخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.
3.	*0.000	.771	توجد علاقة طردية بين أنواع التأمين التي تقدمها شركات التأمين التعاوني واستخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.
4.	*0.000	.609	توجد علاقة طردية بين حجم الإيرادات وبين استخدام برامج نظم معلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.
5.	*0.000	.610	أن استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات مؤشر مهم لزيادة الإيرادات.
6.	*0.007	.370	توفير موازنة-لدعم أنظمة-المعلومات المحاسبية داخل الشركة يوفر خصائص جودة نظام المعلومات المحاسبي.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (5.6) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (5.6) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
*0.000	.887	خاصية الملائمة.
*0.000	.721	خاصية الثقة.
*0.000	.686	المعوقات.
*0.000	.793	حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثبات الإستبانة Reliability:

تم التحقق من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5.7).

جدول (5.7) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.901	0.812	7	خاصية الملائمة.
0.817	0.667	6	خاصية الثقة.
0.912	0.832	6	المعوقات.
0.814	0.662	6	حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة.
0.934	0.872	25	جميع المجالات معا

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (5.7) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.662،0.832) بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.872). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.814،0.912) بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.934) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال احصائيا.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package (SPSS) for the Social Sciences.

اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5.8).

جدول (5.8) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	المجال
0.074	خاصية الملائمة.
0.721	خاصية الثقة.
0.272	المعوقات.
0.051	حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة.
0.247	جميع مجالات الاستبانة معا

واضح من النتائج الموضحة في جدول (5.8) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي, حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
- 2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
- 3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha), لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- 4- اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test : لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: قد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
- 6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

✕ المقدمة.

✕ الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية.

✕ اختبار فرضيات الدراسة.

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الديموغرافية التي اشتملت على (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، القسم الذي يعمل به الموظف، المركز الوظيفي، المحافظة، طبيعة البرنامج المستخدم، قاعدة البيانات المستخدمة في الشركة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية

- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (6.2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
13.6	6	دبلوم
81.8	36	بكالوريوس
4.5	2	ماجستير
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.2) أن ما نسبته 13.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، 81.8% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 4.5% مؤهلهم العلمي ماجستير. وهذه النسب تؤكد أن غالبية العاملين في شركات التأمين من حملة البكالوريوس كونهم شريحة كبيرة تغطي الوظائف في شركات التأمين، وهذا يعطي ثقة لنتائج الاستبيان.

- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية %	العدد	التخصص العلمي
43.2	19	محاسبة
29.5	13	إدارة أعمال
13.6	6	علوم مالية ومصرفية
2.3	1	اقتصاد
11.4	5	أخرى
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.3) أن ما نسبته 43.2% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، 29.5% إدارة أعمال، 13.6% علوم مالية ومصرفية، 2.3% اقتصاد، بينما 11.4% تخصصهم العلمي غير ذلك تخصصهم العلمي غير ذلك " تكنولوجيا معلومات، سكرتارية"، وهذه النسب توضح أن الغالبية هم من تخصص المحاسبة وبالتالي فإن ذلك مؤشر إيجابي يبين أن موضوع الدراسة والإجابة على الأسئلة أقرب ما يكون إلى الواقع.

- توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (6.4): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة
54.5	24	أقل من 5 سنوات
36.4	16	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
9.1	4	10 سنوات فأكثر
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.4) أن ما نسبته 54.5% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 36.4% تتراوح سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات، بينما 9.1% سنوات خبرتهم

10 سنوات فأكثر، يلاحظ أن أعلى نسبة ممن هم أقل من خمس سنوات وهذا يوضح أن الخبرات في شركات التأمين هي خبرات متوسطة كونها مهنة ذات طبيعة متخصصة وكوادرها شابة.

- توزيع عينة الدراسة حسب القسم الذي يعمل به الموظف

جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب القسم الذي يعمل به الموظف

النسبة المئوية %	العدد	القسم الذي يعمل به الموظف
22.7	10	قسم الإصدار
15.9	7	قسم التعويضات
25.0	11	قسم الانتاج والتسويق
25.0	11	قسم المالية
11.4	5	قسم آخر
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.5) أن ما نسبته 22.7% من عينة الدراسة يعملون في قسم الإصدار، 15.9% يعملون في قسم التعويضات، 25.0% يعملون في قسم الانتاج والتسويق و في قسم المالية، بينما 11.4% يعملون في أقسام أخرى، التأمين الصحي، التأمينات العامة، ويلاحظ أن هناك تنوع في أفراد العينة العاملة على نظام المعلومات المحاسبي وهذا مؤشر إيجابي للحصول كافة آراء العاملين داخل هذه الشركات، وهذا يدل على تنوع الأقسام داخل شركات التأمين واختلاف هيكلها التنظيمي على الرغم من وجود القسم المالي في المرتبة الأولى مما يعطي مؤشر أقرب ما يكون للواقع للإجابة على الأسئلة بشكل سليم.

توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

جدول (6.6): توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المركز الوظيفي
2.3	1	مدير عام
2.3	1	مدير دائرة
15.9	7	رئيس قسم أو رئيس شعبة
79.5	35	موظف
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.6) أن ما نسبته 2.3% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي مدير عام ومدير دائرة، 15.9% رئيس قسم أو رئيس شعبة، بينما 79.5% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي موظف. وهذا يدل ان انه يوجد هناك تنوع في المراكز الوظيفية التي يحتلها افراد عينة الدراسة بما يساهم في الحصول على اراء كافة مراكز الوظيفية وبذلك تكون النتائج أكثر شمولية وأقرب للتنوع، كما نلاحظ ان غالبية افراد العينة دراسة كانوا من اصحاب المراكز الوظيفية الدنيا، ويعبر ذلك على طبيعة الهرم الاداري في شركات التامين التعاوني.

توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة

جدول (6.7): توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة

النسبة المئوية %	العدد	المحافظة
65.9	29	المحافظة الجنوبية
34.1	15	المحافظة الشمالية
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.7) أن ما نسبته 65.9% من عينة الدراسة يعملون في المحافظة الجنوبية، بينما 34.1% يعملون في المحافظة الشمالية. بمعنى هناك انتشار جغرافي جيد ينوع من

آراء الموظفين باتجاه موضوع الدراسة مما يعني أن هناك تنوع ولكن محدود ضمن المنطقة الجغرافية لموضوع الدراسة.

- توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة البرنامج المستخدم

جدول (6.8): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة البرنامج المستخدم

النسبة المئوية %	العدد	طبيعة البرنامج المستخدم
18.2	8	جاهز تم شراؤه محليا
43.2	19	جاهز تم شراؤه من الخارج
38.6	17	تم تصميمه داخل الشركة
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.8) أن ما نسبته 18.2% من عينة الدراسة يستخدمون برنامج جاهز تم شراؤه محليا، 43.2% يستخدمون برنامج جاهز تم شراؤه من الخارج، بينما 38.6% يستخدمون برنامج تم تصميمه داخل الشركة. وهذا يوضح أن نظم المعلومات المحاسبية هي نظم جاهزة وبالتالي فإن هذا مؤشر سلبي على مدى تكبد شركات التأمين لتكاليف باهظة نتيجة شراء هذه الأنظمة وبغض النظر سواء تم شراؤها محليا أو خارجيا مما يؤكد الحاجة لإمكانية تطوير أنظمة معلومات محاسبية وتصميمها داخليا كون هذه الشركات تمتلك الخبرة الكافية في مجال التأمين كما تم ذكره في الجدول (6.4)

- توزيع عينة الدراسة حسب قاعدة بيانات الشركة المستخدمة

جدول (6.9): توزيع عينة الدراسة حسب قاعدة بيانات الشركة المستخدمة

النسبة المئوية %	العدد	قاعدة بيانات الشركة المستخدمة
36.4	16	Access
43.2	19	Oracle
9.1	4	Paradox
11.4	5	أخرى
100.0	44	المجموع

يتضح من جدول (6.9) أن ما نسبته 36.4% من عينة الدراسة يستخدمون قاعدة بيانات Access, 43.2% يستخدمون قاعدة بيانات Oracle, 9.1% يستخدمون قاعدة بيانات Paradox, بينما 11.4% يستخدمون قواعد بيانات أخرى مثل (SQL), ويلاحظ أن الغالبية من شركات التأمين تستخدم قاعدة بيانات Oracle.

وهذا مؤشر يدل على كبر حجم بيانات شركات التأمين والحفظ الضخم ومما يؤكد الحاجة لوجود نظم معلومات آمنة وذات حماية عالية لبيانات شركات التأمين.

اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) أن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهريّة درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى:

تتوفر خاصية الملاءمة بما تتضمنه من (توفير القدرة التنبؤية-إمكانية التحقق -التوقيت المناسب) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.10).

جدول (6.10) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " خاصة
الملائمة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب.	4.48	0.79	89.55	12.37	*0.000	1
2.	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة ويسر.	4.05	0.65	80.91	10.75	*0.000	2
3.	النظام الحالي المطبق يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.	3.89	0.89	77.73	6.57	*0.000	6
4.	تساعد المعلومات المقدمة كمخرجات للنظام المحاسبي في تأكيد وتصحيح التوقعات.	3.86	0.72	77.14	7.74	*0.000	7
5.	يوفر النظام الحالي معلومات تساهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل، وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات.	4.00	0.89	80.00	7.46	*0.000	3
6.	يراعي النظام الحالي المطبق التوافق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبي التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي.	4.00	0.75	80.00	8.88	*0.000	3
7.	يوفر النظام الحالي معلومات إضافية تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية).	3.95	1.14	79.09	5.55	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	4.03	0.59	80.62	11.65	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب " يساوي 4.48 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 89.55%، قيمة الاختبار 12.37 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم الرابعة " تساعد المعلومات المقدمة كمخرجات للنظام المحاسبي في تأكيد وتصحيح التوقعات " يساوي 3.86 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.14%، قيمة الاختبار 7.74، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- إن المتوسط الحسابي يساوي 4.03، والمتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.62%، قيمة الاختبار 11.65، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " خاصية الملائمة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. مما يعني أن نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني تعمل علة توفير خاصية الملائمة في مخرجات النظام.

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ "تتوفر خاصية الملاءمة بما تتضمنه من (توفير القدرة التنبؤية- إمكانية التحقق -التوقيت المناسب) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني".

ويعزو الباحث ذلك إلى أن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني تعمل على توفير خاصية الملاءمة من حيث توفير القدرة التنبؤية-إمكانية التحقق -التوقيت المناسب وذلك من خلالها الاعتماد على إنتاج معلومات تتوفر بها الملاءمة.

وانتقلت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (أحمد، 2013) في أن خاصية الملائمة كان لها الأثر الأكبر على رضى العملاء، ووجد أن ثقة العملاء ببيانات البنك المالية من جهة وقدرة نظام البنك على تلبية جميع متطلباتهم، من جهة أخرى وأيضاً اتفقت مع دراسة (محمد، 2007) حيث أدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية الآلية في شركات التأمين التعاوني إلى تطوير وتحديث النظام المحاسبي، حيث ساهمت في إنجاز العمليات المحاسبية بسرعة ودقة فائقة كما ساهمت في تقديم التقارير في أي وقت وقد أدت الى تحسين عملية اتخاذ القرار .

الفرضية الثانية:

تتوفر خاصية الثقة بما تتضمنه من (الصدق في التمثيل -إمكانية التثبيت -عدم التحيز) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.11).

جدول (6.11) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " خاصية الثقة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	توفر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة إمكانية إصدار تقارير مالية تتصف بعدم التحيز.	4.39	0.69	87.73	13.34	*0.000	1
2.	توفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد إثباتها.	4.18	0.62	83.64	12.64	*0.000	4
3.	يراعي نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن مخرجات النظام المحاسبي.	4.05	0.61	80.91	11.40	*0.000	5
4.	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالموضوعية.	4.23	0.80	84.55	10.14	*0.000	3
5.	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها.	4.00	0.61	80.00	10.87	*0.000	6
6.	يتيح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها.	4.27	0.82	85.45	10.33	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	4.19	0.43	83.71	18.41	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول 6.11 يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " توفر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة إمكانية إصدار تقارير مالية تتصف بعدم التحيز " يساوي 4.39 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.73%، قيمة الاختبار 13.34، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط

درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها " يساوي 4.00 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.00%، قيمة الاختبار 10.87، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه لفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- إن المتوسط الحسابي يساوي 4.19، والمتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.71%، قيمة الاختبار 18.41، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " خاصية الثقة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. مما يعني ان نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لدى الشركة تعلم على توفير خاصية الثقة لدى مخرجات النظام.

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ " تتوفر خاصية الثقة بما تتضمنه من (الصدق في التمثيل - إمكانية التثبت - عدم التحيز) في المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين تراعي جانب الموضوعية وصدق التمثيل عن هذه المعلومات بحيث يمكن قراءة التقارير بطريقة تكون أقرب ما يكون للواقع،

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الحلو، 2014) أن نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين العاملة في قطاع غزة هي نظم ذات فاعلية تساعد في تحقيق كفاءة وموثوقية التقارير المالية، وكذلك أيضاً قد اتفقت مع دراسة (هلندي والغبان، 2010) بأن هناك دور

معنوي ذا دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف.

الفرضية الثالثة:

توجد المعوقات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي الصادر عن نظم معلومات المحاسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني.
تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (6.12).

جدول (6.12) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " المعوقات "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	ضعف كفاءة العاملين في قطاع التأمين التعاوني وعدم مواكبة التطورات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.	4.07	1.02	81.36	6.94	*0.000	1
2.	مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.	3.86	0.82	77.27	6.95	*0.000	5
3.	قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.	3.84	1.08	76.82	5.18	*0.000	6
4.	ارتفاع تكلفة استخدام وتطوير الأنظمة الحالية لنظم المعلومات المحاسبية تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.	3.98	1.11	79.55	5.84	*0.000	2

الترتيب	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	م
4	*0.000	7.23	77.73	0.81	3.89	عدم القناعة بأهمية توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية المستخرجة من هذه النظم تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.	5.
3	*0.000	6.93	79.09	0.91	3.95	ضعف البرامج والتطبيقات المستخدمة تحد من توفر خصائص الجودة لمخرجات النظام المحاسبي.	6.
	*0.000	8.67	78.64	0.71	3.93	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.12) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " ضعف كفاءة العاملين في قطاع التأمين التعاوني وعدم مواكبة التطورات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي " يساوي 4.07 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.36%، قيمة الاختبار 6.94، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي " يساوي 3.84 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.82%، قيمة الاختبار 5.18، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- إن المتوسط الحسابي يساوي 3.93، والمتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.64%، قيمة الاختبار 8.67، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " المعوقات " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. هذا يعني ان ضعف كفاءة العاملين ومقاومة العاملين في الشركة قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا ضعف البرامج والتطبيقات المستخدمة تحد من توفر خصائص الجودة للمخرجات للنظام المحاسبي

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ " توجد المعوقات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي الصادر عن نظم معلومات المحاسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني".

ويعزو الباحث ذلك إلى أن ضعف كفاءة العاملين ومقاومة العاملين في الشركة قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا ضعف البرامج والتطبيقات المستخدمة تحد من توفر خصائص الجودة للمخرجات للنظام المحاسبي.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (البحيبي ومقداد، 2013) وذلك على وجود معوقات تحد من مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، قلة الخبرة العملية، وعدم إدراك القائمين على إدارة الشركات بأهمية مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المعتمد على الحاسوب، وكذلك أيضاً قد اتفقت مع دراسة (البحيبي والشريف، 2007) حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك، نتيجة قلة الخبرة، الوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف؛ نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة بين حجم المؤسسة من (أيدي عاملة - رأس المال - حجم الإيرادات) وبين طبيعة استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.13).

جدول (6.13) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يغلب حجم الشركة دوراً في استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.	4.18	0.79	83.64	9.98	*0.000	3
2.	توجد علاقة طردية بين عدد العاملين داخل الشركة واستخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.	3.82	0.79	76.36	6.91	*0.000	6
3.	توجد علاقة طردية بين أنواع التأمين التي تقدمها شركات التأمين التعاوني واستخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.	4.21	0.94	84.19	8.44	*0.000	2
4.	توجد علاقة طردية بين حجم الإيرادات وبين	4.09	0.60	81.82	12.00	*0.000	5

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
	استخدام برامج نظم معلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.						
5.	أن استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات مؤشر مهم لزيادة الإيرادات.	4.39	0.78	87.73	11.73	*0.000	1
6.	توفير موازنة-لدعم أنظمة-المعلومات المحاسبية داخل الشركة يوفر خصائص جودة نظام المعلومات المحاسبي.	4.14	0.80	82.73	9.48	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	4.14	0.48	82.77	15.67	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.13) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " أن استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات مؤشر مهم لزيادة الإيرادات " يساوي 4.39 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.73%، قيمة الاختبار 11.73 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " توجد علاقة طردية بين عدد العاملين داخل الشركة واستخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات " يساوي 3.82 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.36%، قيمة الاختبار 6.91 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- إن المتوسط الحسابي يساوي 4.14، والمتوسط الحسابي النسبي يساوي 82.77%، قيمة الاختبار 15.67 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " حجم المؤسسة والبرامج المستخدمة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. هذا يعني ان حجم الشركة من حيث حجم رأس المال وحجم الإيرادات يلعب دور في استخدام برامج تعلم على توفير خصائص الجودة لمخرجات النظام المحاسبي.

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ " توجد علاقة بين حجم المؤسسة من (أيدي عاملة - رأس المال - حجم الإيرادات) وبين طبيعة استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني".

ويعزو الباحث ذلك إلى توافق بين متوسطات استجابات افراد العينة أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم رأس المال وحجم الإيرادات له أثر على استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمخرجات النظام المحاسبي

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الداية, 2009) أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات وحجم رأس المال له أكبر الأثر على استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية.

النتائج:

من خلال دراسة وتحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة الميدانية التي طبقت على شركات التأمين التعاوني والتي هدفت إلى معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق خصائص الجودة لمخرجات النظام المحاسبي تم التوصل الى نتائج الدراسة التالية:

1. إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملاءمة، وذلك من خلال الاعتماد على انتاج معلومات تتوفر بها الملاءمة من حيث الوقت المناسب وقدرة التنبؤيه وامكانية التحقق، إلا أنها بحاجة لمزيد من التطوير باتجاه زيادة إنتاج التقارير والمعلومات المفيدة التي تخدم كافة الأطراف.
2. إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية وصدق التمثيل عن هذه المعلومات بحيث يمكن قراءة التقارير بطريقة تكون أقرب ما تكون للواقع.
3. أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين العاملة في قطاع غزة هي على الأغلب نظم جاهزة بنسبة تم شراؤها وهذا مؤشر سلبي لتحمل شركات التأمين لتكاليف باهظة في عملية الشراء على الرغم من فاعلية هذه الأنظمة.
4. نظم المعلومات المحاسبية الموجودة لا تصمم من خلال طاقم داخل شركات التأمين على الرغم من كونها تمتلك الخبرة الكافية التي تمكنها من تصميم هذه الأنظمة دون اللجوء للشراء.
5. يوجد توافق بين متوسطات استجابات افراد العينة أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم راس المال وحجم الايرادات له أثر كبير على استخدام الشركة لنظم محاسبية محوسبة توفر خصائص الجودة لمخرجاتها.
6. توجد العديد من المعوقات تحد من استخدام نظم محاسبية محوسبة تعمل على توفير خصائص الجودة للمعلومات.

☒ ضعف كفاءة العاملين في قطاع التأمين التعاوني وعدم مواكبة التطورات.

- ✘ ارتفاع تكلفة استخدام وتطوير الأنظمة الحالية لنظم المعلومات المحاسبية.
- ✘ عدم القناعة بأهمية توفير البيانات المحاسبية ذات الجودة العالية المستخرجة من هذه النظم.
- ✘ مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.
- ✘ قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة.

التوصيات:

1. للحصول علي تقارير مالية علي قدر من الجودة طبقاً لخصائص البيانات المالية من حيث الملائمة والموثوقية لابد من العمل ضمن برمجيات محاسبية ملائمة للتقارير المطلوبة لمستخدمي القوائم المالية.
2. علي شركات التأمين التعاوني أن تعمل من أجل التغلب علي المعوقات التي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية وذلك بدراستها من ناحية علمية حتى يتبين مدي الفائدة من استخدامها و الآثار الإيجابية تنتج من ذلك.
3. العمل على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني بشكل أفضل والارتقاء بأداء هذه الأنظمة بحيث تخدم كافة المستخدمين والأطراف ذوي العلاقة من خلال إنتاج تقارير مالية تتوفر بها خاصية الملاءمة والموثوقية بحيث يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.
4. إمكانية تطوير طواقم من الموظفين العاملين داخل أقسام مختصة بأنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين التعاوني تسهم في تصميم أنظمة معلومات محاسبية.
5. العمل على تطوير منظومة تقارير متكاملة تراعي خصائص ومواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية وضرورة الاهتمام بمواكبة التطورات التكنولوجية تتلاءم مع طبيعة أعمال شركات التأمين التعاوني.

الدراسات المقترحة:

يوصي الباحث الباحثين والدارسين بتطبيق المزيد من الدراسات حول أنظمة المعلومات المحاسبية لدى شركات التأمين مكملة لموضوع البحث كالتالي:

1. أثر استخدام نظام المحاكاة كأداة فاعلة لتحسين اداء العمليات الحسابية والمالية لدى شركات التأمين التعاوني الفلسطينية.
2. مدى التزام شركات التأمين التعاوني الفلسطينية بمعايير المحاسبة الدولية.
3. دور نظم المعلومات المحاسبية في تطوير منظومة التأمينات لدى شركات التأمين التعاوني.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع العربية

1. أبو بكر، عيد أحمد، (2010)، "تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة (بالتطبيق على سوق التأمين المصري)", المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة, المجلد (34)، العدد (3)، ص (313-349).
2. أحمد، حنان حسن، (2013)، "أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية.
3. البحيصي، عصام محمد، و مقداد، سعيد فتحي، (2013)، "أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد (2)، ص (29-56).
4. البحيصي، عصام محمد، و الشريف، حرية، (2007)، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد (16)، العدد (2)، ص (895-923).
5. بلتاجي، محمد (1982) عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي، الكويت، دار العروبة.
6. جل، إدمون طارق، (2010)، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
7. جمعة، أحمد حلمي. (2003). نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
8. الحبيطي، والسقا (2003). نظم المعلومات المحاسبية. العراق: وحدة الحداثة للطباعة.
9. حجور، رماح أحمد، (2014)، "معوقات تطبيق الإدارة بالمشاركة في شركات التأمين التعاوني في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية.

10. حسان، حسن حامد (2004)، "أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية"، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الإسلامي، دبي.
11. الحسن، عادل تاور أحمد، (2013)، محاضرة بعنوان "توظيف نظم المعلومات المحاسبية لمؤسسات الزكاة ودرها في الكفاءة التشغيلية"، معهد علوم الزكاة، الخرطوم في الفترة من 28 ابريل وحتى 2 مايو 2013.
12. الحسيني، خالد هاني، (2007)، "مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية.
13. الحلو، رائد محمد، (2014)، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية" شركات التأمين العاملة في قطاع غزة" ، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية.
14. خضوره، حسام عبد الله، وعتيش، حسن سمير. (2003). نظم المعلومات المحاسبية.
15. الخلفي، رياض منصور (2009) "التأمين التكافلي الإسلامي"، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، المنعقد خلال الفترة 20-22/1/2009، الرياض، فندق الانتركوننتال.
16. الداية، منذر يحيى، (2009)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية.
17. الدهراوي، كمال الدين، ومحمد، سمير. (2002). نظم المعلومات المحاسبية(ط.2). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
18. دهمان، أسامة كمال، (2012)، "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية)" ، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية.

19. دونالدكيسو، ج.(2003). المحاسبة المتوسطة (أحمد حامد حجاج وسلطان محمد سلطان، مترجم). الرياض: دار المريخ.
20. الزحيلي، محمد، (2004)، "حكم التأمين على ديون المشكوك فيها في التأمين التعاوني" مجلة الشريعة والقانون، الامارات العربية المتحدة، الحادي عشر.
21. الزرقا، مصطفى(1994) نظام التأمين، وحقيقة الرأي الشرعي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
22. الساجي، محمود محمود. (2006). "المحاسبة في شركات التأمين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين". جامعة المنصورة: المكتبة العصرية.
23. الشريف، حرية. (2006)، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
24. شنشونة، محمد، وخبيزة، حدة، (2012)، "تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقه المستقبلية تجارب بعض الدول العربية (البحرين-قطر-سوريا)، مداخلة بالملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول-" المنعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، يومي 3-4 ديسمبر 2012.
25. الشنطي، أيمن محمد،(2013)، "أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (21) ، العدد (1) ، ص (99-125).
26. الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة. منشورات جامعة الكويت
27. صباغ، أحمد محمد (2008)، "أسس وصيغ التأمين الإسلامي"، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، 2008.
28. طعيمة، ثناء محمد. (2002)، "محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي". إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

29. العازمي، سليمان بن دريع (2009) "التأمين التعاوني - معوقاته، واستشراف مستقبله"، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، المنعقد خلال الفترة 20-22/1/2009، الرياض، فندق الانتركوننتال.
30. عفانة، عامر حسن، (2010)، "إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية.
31. عمان: المجمع العربي للنشر والتوزيع.
32. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، مكتبة الحلبي، القاهرة، نسخة الكترونية.
33. القاضي، زياد وابو زلطة، محمد، (2010)، "تصميم نظم المعلومات الإدارية". مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان.
34. قره داغي، على محيي الدين (2009)، "التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته"، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي.
35. قنطجحي، سامر مظفر (2008) "التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته"، سورية، حلب، شعاع للنشر والعلوم.
36. محمد، عبدالله معتصم، (2007)، "أثر نظم المعلومات المحاسبية على النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني (دراسة حالة شركة شيكان للتأمين و إعادة التأمين المحدودة في الفترة من 2001-2005م)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.
37. ملحم، أحمد سالم (2000) "التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته في شركات التأمين الإسلامية"، الأردن، المكتبة الوطنية.
38. ملكي، سليمان، (2011)، "صناعة التأمين تتاضل لمحرر من قيود باريس، الحياة الجديدة"، العدد 5755.
39. مولوي، فيصل (1988)، "نظام التأمين في الفقه الإسلامي"، بيروت، الطبعة الأولى.

40. ناصر، عبد الحميد، (2009)، "تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني"، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي.
41. ناعسة، محمد، و خميس، بشير، (2009)، " أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (5)، العدد (2)، ص (132-203).
42. الندوي، (2012)، "التأمين التعاوني الاسلامي والتوازن في الادارة والمسئولية"، مجلة الجامعة الاردنية، العدد الرابع
43. هلدني، آلان عجيب، والغبان، ثائر صبري، (2009)، " دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم أردستان العراق"، مجلة علوم انسانية، العدد (45).
44. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2007)، "المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، البحرين.
45. ويلي، (2006)، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. عمان.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Abu-Musa, Ahmad A. (2004), "Accounting Information Systems Adoption". *Communications of the IBIMA*, Pp.1-12..
2. Al-Hiyari et al. (2013), "Factors that Affect Accounting Information System Implementation and Accounting Information Quality: A Survey in University Utara Malaysia". *American Journal of Economics*, Vol. 3, No. 1, Pp. 27-31.
3. Hendriksen, Eldon and Breda, Michael, (1992), Accounting Theory, 5th ed, Irwin: McGraw-Hill.
4. Laudon, K. C. & Laudon, J.P. (2008). "Management Information systems managing the digital firm" (9th Ed.). Upper saddle River .New Jersey: Pearson Education.

5. Sajadyet al. (2008)," Evaluation of the effectiveness of Accounting Information Systems". *International Journal of Information Science and Technology*, Vol. 6, No. 2, Pp. 49-59.
6. Saleh, F. M.(2013)," Critical success factors and data quality in accounting information systems in Indonesian cooperative enterprises : An empirical examination". *Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business*, Vol. 5, No. 3, Pp.321-338.
7. Wongsim, M., & Gao, J. (2011)," Exploring Information Quality in"

رابعاً: المواقع الإلكترونية

www.plc.gov.ps

www.altakaful-nis.ps

ww.mil.ps

www.pcma.com

1. المجلس التشريعي الفلسطيني

2. شركة التكافل الفلسطينية

3. شركة الملتزم للتأمين

4. هيئة سوق رأس المال الفلسطيني

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة



الجامعة الإسلامية - غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

الاستبانة التي بين يديك هي جزء من دراسة تم إعدادها لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة، وهي بعنوان:

"دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني"

يرجى التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وتفضلكم بالإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك لغرض إثراء بحثنا في هذا المجال، وإذ نقدم كامل شكرنا الجزيل على تعاونكم معنا في جمع البيانات المطلوبة، نؤكد لكم حرصنا الشديد على هذه البيانات، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

محمد منصور التتر

الرجاء وضع علامة (✓) مقابل الإجابة المناسبة:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

1. الجنس:

() ذكر () أنثى

2. المؤهل العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس () ماجستير ()

دكتوراه

3. التخصص العلمي:

() محاسبة () إدارة أعمال () علوم مالية ومصرفية () اقتصاد ()

أخرى ..

4. سنوات الخبرة:

() أقل من 5 سنوات () 5 إلى أقل من 10 سنوات () 10 سنوات فأكثر.

5. القسم الذي يعمل به الموظف:

() قسم الإصدار () قسم التعويضات () قسم الإنتاج والتسويق () قسم المالية ()

قسم آخر

6. المركز الوظيفي.

() مدير عام () مدير دائرة () رئيس قسم أو رئيس شعبة () موظف

7. المحافظة.

() المحافظة الجنوبية () المحافظة الشمالية

8. طبيعة البرنامج المستخدم:

() جاهز تم شراؤه محلياً () جاهز تم شراؤه من الخارج () تم تصميمه داخل

الشركة.

9. تستخدم الشركة قاعدة بيانات:

Access () Oracle () paradox () أخرى برضاء كتابة نوعه

.....

القسم الثاني: مجالات الدراسة:

المجال الأول: تتوفر خاصية الملائمة بما تتضمنه من (توفير القدرة التنبؤية - إمكانية التحقق - التوقيت المناسب) على المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني.

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب.					
2-	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة ويسر.					
3-	النظام الحالي المطبق يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.					
4-	تساعد المعلومات المقدمة كمخرجات للنظام المحاسبي في تأكيد وتصحيح التوقعات.					
5-	يوفر النظام الحالي معلومات تساهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل، وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات.					
6-	يراعي النظام الحالي المطبق التوافق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبي التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي.					
7-	يوفر النظام الحالي معلومات إضافية تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية).					

المجال الثاني: تتوفر خاصية الثقة بما تتضمنه من (الصدق في التمثيل - إمكانية التثبيت - عدم التحيز) على المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي المطبق في شركات التأمين التعاوني.

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	توفر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة إمكانية إصدار تقارير مالية تتصف بعدم التحيز.					
2-	توفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد إثباتها.					
3-	يراعي نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن مخرجات النظام المحاسبي.					
4-	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالموضوعية.					
5-	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها.					
6-	يتيح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة عن الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها.					

المجال الثالث: المعوقات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي الصادر عن نظم معلومات المحاسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني.

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	ضعف كفاءة العاملين في قطاع التأمين التعاوني وعدم مواكبة التطورات تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.					
2-	مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.					
3-	قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.					
4-	ارتفاع تكلفة استخدام وتطوير الأنظمة الحالية لنظم المعلومات المحاسبية تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.					
5-	عدم القناعة بأهمية توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية المستخرجة من هذه النظم تحد من توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي.					
6-	ضعف البرامج والتطبيقات المستخدمة تحد من توفر خصائص الجودة لمخرجات النظام المحاسبي.					

المجال الرابع: العلاقة بين حجم المؤسسة من (أيدي عاملة - رأس المال - حجم الإيرادات) وبين استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة لمخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين التعاوني.

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يلعب حجم الشركة دوراً في استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.					
2-	توجد علاقة طردية بين عدد العاملين داخل الشركة واستخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.					
3-	توجد علاقة طردية بين أنواع التأمين التي تقدمها شركات التأمين التعاوني واستخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.					
4-	توجد علاقة طردية بين حجم الإيرادات وبين استخدام برامج نظم معلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات.					
5-	أن استخدام برامج نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة للمعلومات مؤشر مهم لزيادة الإيرادات.					
6-	توفير موازنة-لدعم أنظمة-المعلومات المحاسبية داخل الشركة يوفر خصائص جودة نظام المعلومات المحاسبي.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	التخصص	الوظيفة الحالية
1.	أ.د. سالم عبد الله حلس	محاسبة	استاذ محاضر بالجامعة الاسلامية - غزة
2.	د. ماهر موسى درغام	محاسبة	رئيس قسم المحاسبة كلية التجارة الجامعة الاسلامية - غزة
3.	د. نافذ بركات	احصاء	محاضر أكاديمي بالجامعة الاسلامية - غزة
4.	أ.أحمد القيشاوي	محاسبة	المدير العام لشركة الملتزم للتأمين والاستثمار
5.	أ.د. جبر الداعور	محاسبة	استاذ محاضر بالجامعة الازهر - غزة
6.	د. نضال فريد عبد الله	محاسبة	عميد كلية التجارة في جامعة الاقصى - غزة

ملحق رقم (3)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية - غزة
The Islamic University - Gaza

هاتفه داخلي: 1130

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرجوع من تاريخ: 05/08/2015

التاريخ: 2015/08/11

حفظهم الله

الأخوة الأفاضل / شركة التكافل للتأمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع / تسهيل مهمة طالب ماجستير

تهديكم شئون البحث العلمي والدراسات العليا أخطر تعاليمها، وترجو من سوانتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالب / محمد منصور البراوي التتسر، برقم جامعي 120140503 المسجل في برنامج الماجستير بكلية التجارة تخصص المحاسبة وتمويل وذلك بهدف تطبيق لنوات دراسته والحصول على المعلومات التي تساعد في إعداد رسالته للماستر والتي بعنوان:

أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام

المحاسبية لشركات التأمين التعاوني

والله ولي التوفيق...

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعة

موزة الرا -

الهاتف



الأخوة الأفاضل/ شركة الملتزم للتأمين

حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع / تسهيل مهمة طالب ماجستير

تهديكم شئون البحث العلمي والدراسات العليا أعطر تحياتها، وترجو من سيادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالب/ محمد منصور البراوي النسر، برقم جامعي 120140503 المسجل في برنامج الماجستير بكلية التجارة تخصص المحاسبة والتمويل وذلك بهدف تمكنه من استعارة بعض الكتب والمراجع التي تساعد في إعداد رسالته للماجستير والتي بعنوان:

**أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام
المحاسبى لشركات التأمين التعاوني**

والله ولي التوفيق...

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف عني الفلاحه



مديرة الأمانة
☎